



۸۲۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: رجال
مؤلف: میرزا حسن اخبار
موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۷۴۱۸۹
۳۳۲۱

بازدید شد
۱۳۸۱

۴۴۵۵
۷۷۶۸

خطی - فهرست شده

۳۳۶۸

۸۲۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: رجال
مؤلف: میرزا حسن اخبار
موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۷۴۱۸۹
۳۳۲۱

بازدید شد
۱۳۸۱

۴۴۵۵
۷۷۶۸

خطی - فهرست شده

۳۳۶۸

١٥

عق. نور
٢٢٦٨

حوالہ فیہ محمد خانبہ
 سالہ دیگر سالہ دیگر
 محمد خانبہ

المتأخرين لعرض شبهة السناد الجواب بعينها الامام ومنه اننا قد بينا في كتابنا
مراسلتنا هذا هذه الشبهة وهذا الاستسلام في الرد استفتاء اداة هذا المراسلة
يرسله الخ القياس الى الحق والارباب ورسالته الى العوام ورسالته الى المتأخرين
المسكون الى محرفي دين الرسول واعصاره من ارمق في ذلك اسناد المتكلم الشيخ
ووجهه في شبهة المراسل في غير موضع وكذا باننا نقض الى الخ في رد فاضل عند الصدوق
رحمى الله عنه في كتابه القسمة ما نقله ومذهب الامامية ان الاحكام مخصصة
على اوجه الذي سبق الى العلويين ولكن المخصوص عليه الجدل التي من مهم ما هو
من غير ما من الاجتهاد **قال** شيخ الحاشية رحمه الله عنه في عدة الاصول ولما اقبل
والاجتهاد واعضاها انما لا بدليل بل في محض استماعها من غير دليل ولا فاعدا **قال**
موضع عندها ولما ساقول الاجتهاد والفتاوى **قال** في مقام اخر قبل هذا المقطع على
مذهبنا ان وانما يقع ذلك على من ذهب من قول الاجتهاد **قال** وقيل اجتهاد في
الاعمال انما هو في هذه المسئلة لفظ على اصولنا لا في بيان القياس والاجتهاد لا يجوز
في الشرع واذا ثبت ذلك فلا يجوز للشيخ في ذلك ولا لاسمن في رقيه سائر كان او غير
الاعمال جونه ولا بعد فانه استعمله ذلك على حال ولما علم مذهب الحاشية في ذلك
استعمل **قال** المؤلف هذا وقد قال التبريد الثاني رحمه الله عنه في رساله الاجتهاد والتقليد
ما نقله ان الاجتهاد سائغ في مذهب الامام المخصوص لا لا يقع في مذهب النبي لاسلام في الفتا
عنه في الاحكام والفتاوى لا لا للفتية الجتهاد هو مقرر في عمل ائمتنا ومنه ان
ما بين القولين **قال** الشيخ في موضع اخر منها والتقليد في هذه المسئلة ايضا ما قد بينا
علم الدليل على رده وجوز العمل بما من العقل والاسرار والاحكام ولما علم منها
فجواز الاعمال الصادرة من ائمتنا **قال** في بحث الاجتهاد بعد نقل مذهب العامة كافي
جبيته والفتاوى والى والى هاتمه والى الحسن والاحسن والى الحق وسائر فقهائهم
متكلم ما نقله والذي اذهب اليه وهو مذهب جميع شيوخنا المتقدمين والمتأخرين
والمتكلم في هذا الذي اصحابنا من ائمتنا في دينهم واليه كان يذهب شيخنا ابو عبد
الله الحق في رد عليه ولما علمه من اخاه كان مختلا **قال** المؤلف في
شهادة شيخ الحاشية ونقصه في مذهبنا من اجتهاد بعد شهادة السناد المتكلم من الطائفة

ثم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وبفضله
 هذا ما بعد هذا واستسكننا إلى طيب المراضى واذن لنا ولدا ونحيا وكثير من النعم
 والآيات والصلوة على سيد الأنبياء الأئمة واجدنا وآله الإجماع ولعنة الله على الكفر
 العناد **بعد** فيقول العبد الخائف واحد حمد بن عبد النبي بن عبد الصالح اليافعي
 عفي الله عنهم أنه قد اتفق مني بعض الإخوان خزيه الله عن الحدائق أن أورد في بعض
 متاعين من المتأخرين من أصحابنا ما لا يجوز أن يؤول من غير النعم وقدم الحمد لله
 أصحالة الأصول ليكون أقرب إلى الصدق والقبول ثم أحله في إيراد بعض أخبار
 السادة الأعلام إسلام الله عليهم ما عسى أن يكون من أخبارهم وأفعاله على غير من الأصول
 المعتمدة وسلسلة القاعات أخبارا تفيد للمسؤول وادرسنا إلى القبول والله المستعان
 وعليه التكلان وبقيته بمصادره الأثر في تحقيق الإجهاد والأخبار مررت به على
 خمسة عصاره ما روت منها ثلاثة وستين وأرجأها علينا فيما ذكرته على سبيل
 التفتيح في بعض الاستدلال والحل والنقض للجدال **القصيدة الأولى** بيان معنى الإجهاد
 ونقل كلام العلامة الحلي والتبديد بعد الذي روى عنه في بعض الكلام في هذا
 المزمع وفيه ثمانية وسبعون حديثا **القصيدة الثانية** في بيان ذكر كتمان الأحاديث الواردة
 في النبي عن أنباء الرأى الذي هو من الإجهاد بعد أن أورد فيه مائة حديث **القصيدة**
الثالثة في ذكر طرق الأحاديث النافذة على تحريم الألفاظ وسبق القياس والأولوية
 فيه سبع وأربعون حديثا **القصيدة الرابعة** في النبي عن أنباء الرأى على غير الأصل وطريق
 العامة وفيما روي عن حديثنا **القصيدة الخامسة** في بيان أن الأحكام منصرفة وكل
 ما يخرج من أصل الدين هو باطل وكل ما ساءلنا له سنة فهو بدعة وفيه أربع وخمسون
 حديثا **القصيدة السادسة** في ذكر أن بعض أخبارنا وطلوع الرأى والقبول من غير عز وكرامات
 الإمامية ضرورية الله عليهم حتى ذلك العلم من غير العلمهم ففسد القول بنبينا الإمام
 وما كان أحد من الأئمة يقول يجوز الإجهاد في نفس الأحكام الأئمة ما عن بعض



منع في معرفة الاخبار والجمع بينهما امكن بحيث يحصل العلم بمرادهم عليهم السلام
 العلم بالخاص العلم فانه كما علم مع عددها فالاجتهاد امكن وهذا ايضا بالاجتهاد
 كما تقدمت في ذلك ومن ذلك الاجتهاد في ذلك العلم لاهله والامام بالعرف والجمعة
 عن المنكر سيما عند ظهور الدليل ويحقق الشكوك في ذلك فالانتم في ذلك لا واما
 التفرقة والاجتهاد المصطلح الذي يقع الظن فضلا له وهو علم ما عرفت اياه الله في
 التمييز بين موافقا لمراد الفاضل ان الحجاب والرضاء للتحقق منهم استغنى
 الواسع من الفقيه لخصيص طريقه شرعي انتهى ففتح الحكم الشرعي هم هنا مدخول
 للظن بخلاف الاجتهاد في الموضوع فهناك الظن مدخول للظن كما بين في محله
قال المحقق الرضائي القزويني رحمه الله في بيان الخواص بعد نقل اقرضايات
 الاجتهاد باسرها من الشافعية والخاصة ما لفظه والمراد من ذلك كرهه والحدود
 تبيين ان المعنى في اصله المتأخر من ذلك من ان العلم هو الظن حتى ان من لم يأخذ
 لفظ الظن في تعريفه اخذ بما جرى مجراه من الاستنباط والتمحيص او نحوها انتهى
وقال الشيخ الميرزا طاب ثراه في ضمنه على ابي القسم الكعبي في كتاب العيون في
 الحاشية ما لفظه واعلم بان الله ان الذي ذهب اليه هذا الرجل ومن ينسب
 في خلافها في الحكم بالنظر ليس هو اجتهاد في الحقيقة بل هو حدس ورجح وظن فاسد
 لا يخرج بقيا ولا يولد بل الاصل للظن قال علم الهدى قدس سره في الشافي في الرد
 على الاجتهاد واحد ما يدل على ذلك ان الاجتهاد في الشريعة عند فوطيد غلبه
 الظن فيما لا دليل عليه والظن محال ان يكون له مجال في الشريعة ولا يضر ان
 ينسب الظن محرم شرعا منها ومجمله لان الشريعة مبينة على ما بعلم الله نعم من
 مصالحنا التي لا عهد لنا فيها ولا عادة ولا تجربة الا ترى انه قد خرج شيئا من
 ابحاث مثله وما هو جسد ويا حبذا شيئا وظن مثله وما صفاته كصفاته فكيف
 ان يستدل به بالظن الجلال والحكم من الشريعة وما وجب الظن وبغضه وفضله
 فيها تم بسط القول في التحقيق بقاء الله من الحق **وقال** الشافعي في العلة فانما انطلق
 الاحكام الشرعية بالظن فالظن ان يحصى ويوجب التوجه الى القلة عند الظن
 بانها في جهة مخصوصة وتقدر بالثقات وارش الجبايات وفي المتكفلات والمحل

في

يقول الشافعي **قول** المؤلف هذا هو الظن في متعلق الاحكام واسباب تحقيقها
 وهو مدخول الحكم القطعي والعلل جندل على القطع كما يمكن ان يدركه المحقق في
 كالمشقة والمبطل ومن قد استعنا الكلام في هذا الامر في رسالة الربا بينه القوي
 بينة في قضا انتهى **وقال** الشافعي في بيان ان الظن وان كان ظاهرا في العلم
 وجوب احكام على نحو ما ذكرنا وما ينبغي من هذا الوجه العلم لا يكتفي به ان
 نطق المحقق في القضا وانما في قضاها فانه لا يمازى العلم من وجوه اخرى لا يفرق
 فيها مقامه **يقول** المؤلف لا اختصاص للظن في متعلقات الاحكام في كونه وما
 القليل من الشك والظن والمجهول كذلك لاسباب الحوادث الكونية والقضاء الكونية و
 الامور القدرية ايضا كما كانت في الثالث والامر في البناء على الأقل ولا اكثر على
 الشاذ والانه في التزم في وعلى الشبهة في محذور الشك والمجهول في الجهر والاختلافات
 عند عدم المرافعات في محذور الصلوة وكذلك في التمسك لوجوب الظاهر وكما رسل في
 محذور الصلوة فتمت اشارة على هذا الباقي **قال** فانه كما ينبغي العلم من وجوه اخرى لا
 يفرق فيها مقامه لان الفعل الذي يلزم المتكفل فضلا عما لا يمكن ان يكون معلوما لعدا
 في حكم المعلوم بان يكون مستمكنا من العلم به او يكون سببه اى الفعل معلوما اذا
 تضمن العلم لا يمازى ان يعلم وجوبه ووجوه اتماع على محذور تفصيل الظن في
 كل هذه الوجوه لا يفرق مقام العلم لا ينبغي ان يكون عالما كما ذكرناه او لا او مستمكنا من
 العلم به لم يكن علم من احد فيها يتكبد به وجرى مجرى ان يكون قادرا لانه متى علم
 الفعل ويتبين من يتكبد من القصد اليه بعينه والظن لا يقتضي الاشارة وانما يقتضي العلم
 ومتى لم يكن عالما بوجوب الفعل كان يجوز ان يكون غير واجب يكون متى قدم عليه فقد
 علم ما لا يمازى في كونه فيها ولا فاعلام على ذلك في التعميم جري الاقدام على ما يعلم فيه
 ومتى علم كونه واجبا فلا بد ان العلم لم يوجب وجوبه على محذور تفصيل لانه لو كان ظنا
 لوجبه وجوبه كان مجوزا انتفاء وجبه الوجوب عنه وماذا الامر الى محذور كونه من
 واجب وهذه الجملة اذا قيلت بطلانها قول من انكره في الاحكام بالظنون ومن
 فهم على من سلك هذه الطريقة انه قد اثبت الاحكام بالظنون فلا بعد نهايتها
 البعد لان الاحكام لا يكون الامعة ولا تنسب لاس من طرف العلم الا ان الظن

في

الها قد يكون تاريخ العلم واخرى الظن لا اذا اظننا في طريق سبعا وجب عليه
 سلوكه الذي هو من سلوكه وجوب شبيهه معلوم لا مظهر وان كان الشرع
 اليه هو الظن ومنقول الظن من متعلق العلم لان الظن يتحقق كون السبع في الطريق
 والقيل يتعلق بغير سلوك الطريق والقول في العلم وجوب توجه الوجه القبله عند
 الظن بانها في بعض الجهات يجري على ما ذكرناه ويكون الحكم فيه معلوما وان كان
 الطريق اليه مظهر انتهى **وقال** في الامامية قد اثبتوا ان الحسن والقبيح في
 والافعال عقليات وموضوع الاحكام العقلية فم من الاحكام الشرعية فتم اضاف
 نعم ايضا دون الشافعي ومن هنا اثبتوا وجوب التكليف منه نعم على من يوجب خطابه
 من باب فعل الاصل وحكمه افعال من لم يمت في التكليف بما لا امر به من المحل
 وحكمه بل هو في التكليف بالظن مع القول بالظن عند اختلاف فلا لا يصح
 فيه واجوبوا لذلك العصمة في ولا في الامر عليهم السلام في التكليف على الاطلاق
 فاجوبوا حفظ التوفيق عليه نعم مع بقاء التكليف في ذلك بعد كل ما سببه التكليف
 اراد لا يمازى ويدون واجوبوا لذلك بعد ان انبأه ونسب الحكم الاسماء فالواجب
 نصب الدليل على كل حكم ممكن وفروا عليه القول بمرات حال الاضعف في
 نصب التكليف فحكم ربح التكليف من القاصر فبما يقصر عنه وتخطئه المقصود فكل
 عند ذلك الدليل وفروا عليه التام فم هذه الامامية من التكليف والحدود
 محظوظة وخوفا وجه من المتأخرين من جوبهم مشاركتهم في الاول دون الشافعي
 منهم من يكتفي بالقاصر عن الشيء بغير فروع عليه الاطلاق واستدل القدر بقاء
 باقادات خطايا التنازع العلم وكونها معلومة وادلة عليه بالخطا وطرفه في
 فيها مع وجوب حفظ العلم عليه نعم وفروا المتأخرين انها اما ريت لا تفتقر الى
 عليها ولا لكافة الامع انضمام نظر الفقيه للحج معها واقرها به وفروا عليه القول
 بتقليد الفقيه المبين قال القدماء كلهم والحدوث من المتأخرين بتفنية الدليل
 وجه من المتأخرين الترهيع والتقديم وقالوا باقاداتها الظن انضمام نظر الفقيه في
 الاجماع فقد قالوا بطلانية محققه وفروا عليه في جميع على الكتاب والسنة زعماء
 انه كاشف عن راي الاجماع المعصوم دون الاحاديث فانها تكفي عن قوله وهو

في

يقتل الفقيه وعارضهم الحديثون بانكم اذا فقمتم امكن حنفية العلم ثم تحقق في
 جنس الادلة فثبت عليكم العلم من هذه الاحاديث الطريق الذي يثبتون العلم بال
 الحق في هذه الامانة في المسائل النظرية ثم قال القدماء ان العمل على طائفت انما
 في كل زمان ومكان بطابق الحكم القليل امر في النسبة الى ذلك المكلف في ذلك
 الزمان والمكان فيقد اخذ بها فغير العمل على الحكم الواضح لو كان صادرا من باب
 القنينة فانه في محله من الاحكام فلو افترضه وقالوا لا معنى للخطا بالنسبة الى ما يكلف
 به والمفروض عند الخطأ البعد لا كون الخطا بالنسبة الى الحكم القليل الامر في
 يتعلق بالتكليف فالواقع محذور التكليف يتحقق الخطا بالنسبة اليه واجوبوا بالقول
 بكونه مقدرا لمدلوله لا عليه فينقضي عليه انما بعد الخطأ لا استندال وجوب اخذ
 بالتصحيح وانما على الاختلاف في المقدام بالظواهر بعد الاستدلال وجوب اخذ
 بها وفرض حصر الرد بها فغير الخطا بما يقتضي القبيح الواجب والمرجع ثم اعادة المعنى
 ما رايه القريب من الحكم ثم شانه واجوبوا لذلك انضمام لاسنوا التصحيح اما في التام
 والنسبة الى المطلوب ونسب الواجب او فاما اطلاقا واستقيا باقدا او اكل مطلوب
 شخصي في الاختلاف في خصوص طلبة ولا بين العلم كاصول القوم مثلا وكل
 مطلوب شخصي اطلاقا لا اختلاف في خصوص طلبة ولا بين العلم في رجا ريل
 انما خالفوا في تعيين وجهه وتقييده ومضاهج من الخطا في المفروض فيكون تكلف
 فلا يجب عليه نصب الدليل على خصوصه وادلا بل يوجب القول بانما اخذ الاجد
 خلاف منه لا طلقا بل مع نوبت كونه محظوظا وبخلاف المطلوب البقي لا مطر لكونه
 بطوليا شخصيا امطلقا بل مع نوبت كونه عليه بل يوجب القول بوجوب حوله انما
 لعدم كونه معصية فالتصحيح بوجوب العلم لا يمكن اذا علمه انما هلاك
 الحائرين المختلفين مطلقا اذ دون اثباته خطر القناد وهذا هو حارس في طريقة الاجتهاد
قال الشيخ العلامة في العدة بعد قوله وان الفرق واحد وان عليه دليل من
 خالفه كان محظوظا فاسفاسا لفظه واعلم ان الاصل في هذه المسئلة القول بالقبول
 والعمل بالاخبار لاسا لان ما شرطه التواتر وظواهر القرائن فلا خلاف بين أهل
 العلم ان الحق فيها هو معلوم من ذلك وانما اختلف القولون بهذا من الاصل فيما

في

ذكرناه وقد دللنا على جلال العلم بالقياس من غير الواحد الذي يختص بالخاصة وروايت
 اذ ثبت ذلك دل على ان الحق في الجهة التي فيها الطائفة الحقة واما على ما اختره
 من القول في الاختلاف المتعلق بالمرتبة من جهة الخاصة فلا ينصرف لان عرضنا في
 هذا المكان ان نثبت ان الحق في الجهة التي فيها الطائفة الحقة دون الجهة التي
 خالفها وان كان حكم ما يختص به الطائفة والاختلاف الذي بينهما الحكم الذي
 معنى الكلام عليه في باب الكلام في الاختلاف فلاننا في بين القولين وهذا القول
 كافيه وهذا الباب انتهى **قال** الحق لا يميز لانه لا يدرى طاب ثوابه في الجنة
قوله واذا ثبت ذلك الحق يعني اذ ثبت ان الحق في واحد من الاقوال المتنازعة
 علنا ان الحق بين الفتاوى اصحابنا لا يميز احد من اهل البيت وقاويل اهل
 البيت اذا خالفنا فتاوى القامة علنا انها وردت من باب بيان الحق واذا
 ففيها احتمالان ووردت من باب بيان الحق ووردت من باب النقطة **قوله** لان
 عرضنا الحق يعني ان العرض هنا بيان ان الاختلاف الذي يورثه اليه القياس و
 العلم اجابا راعاهما وروى في الشريعة فلا يميز في ما مضى من ان الاختلاف
 الذي بين الطائفة الحقة المتيقن عرض من جهة الحقيقة في الشريعة **قوله** المولى هذا
 الاختلاف لاجل اختلاف الموضوع فان الحكم في الواقع يتغير في الحقيقة العامة في دار
 الملك من الحكم او في النفس الامر في ذلك الاختلاف بما يتغير عنهم عليهم السلام طافا
 في امر الامان قبل ان يثبت صدور فتوى لا يميز العلم بعد كونه فتوى لا يميز
 العلم بما كان فاصلا للجمعة كراهية هذا في الشريعة فان مطلقا لم يحكم
 بطهران وان كان قبل الامان لم يعلم وصول القياس على الوجه المعتمد العلم
 وصول القياس كاف في الحكم بالعلم بالثبوت الاصل فاما في الحق المتقدم ذكره في
 القول بعد ايراد عبارة الشيخ في القاطلة وحصول كلامه هناك ان الاختلاف في
 اصحابنا المتيقن على اختلاف الفتاوى الواردة عنهم لا يستلزم تناحضا بين تلك
 الفتاوى حتى يكون الحق في واحد وذلك لان كل واحد منهم يقول هذه الفتوى ثبتت
 وروىها عنهم ولم يظهر عندنا في ذلك ان وروىها من باب النقطة وكما هو
 كذلك يجوز لنا العلم به الى ظهور القامم وان كان وروى في الواقع من باب عرضها

الافتقار الى النقطة في قوله

دنه

الفتنة لكل واحد من احد ما عند الاختيار والاخرى عند ضرورة الفتنة بخلاف
 الاختلاف الفتاوى المتقيرة ذلك فانه يستلزم التناقض في بيان كل واحد منهما **قوله**
 الا هذا حكم الله في الواقع حال الاختيار بحسب ما يشاء من كل ما هو كذلك يجوز في
 والمقلد في العلم به قطعنا **قوله** المولى هذا هو القطع الذي يدخل للظن فيقع العلم
 ويثبت عليه هذا العلم الذي لا يدخل تحت القطع كفي الموضوعات فان العلم هنا التيقن
 على اليقين وقال القاضى ما في اهل اهل والتمسك بما لا يطاق ويحفظ الحق
 فاذا انحصر في اهل الوجود من خطابات الكتاب والسنن حصل القطع بان حكم الله
 في الواقع هذه الايمان هو ما فهم فادع على فهم اضعف المتكلمين من اهل الكتاب
 من موضوعها وظواهرها ومغيبها وادعاءها وانحصارها قالوا لم يميز لالتكليف
 بالظن الذي لا من فيه من الخطا من باب كمال القبيح لا يجوز الا من يحسن
 عن دفع مفسدة لا تشد في غير منها فيجوز الاختلاف في مفسدة الايمان لا في
 وهو يمكن والله فادع عليه ومفسدة التكليف بما لا يطاق بالتكليف بعد التوفيق في
 التسرع ومفسدة التكليف بما لا من فيه من الخطا كالتكليف بطريق العلم وكل ذلك
 ممكن وهو عليه فادع في الجواز له التكليف بالظن من باب كمال القبيح ولا يكون
 الظن مكلفا به اذا لم يصدر التكليف واجبا وليس يجوز التزم به بانما ليست في باب
 الاختيار بل يصح في الصدق والكذب عند المطابقة وعندها وان كان في غير ذلك
 الاختيار كما يعود والجمل الدخالة بل هي من باب الانشاء ليس المقصود فيها الاختيار
 فلا يمتنع في ما يكون من ايراد الكلام الا من الجوز على هذا يطبق في قسم على ان الحكم
 ثلثة اقسام صدق وكذب واصلاح ولما وعبر عن ذلك والذات في واقع ومنه الصدق
 الصادق او عدم التسليم لورود الاختلاف ثانيا باننا في وجه الحق وهو من النقص في
 وكذلك في صدق الكذب والصدق من جهة هو في حق المنة والحق الاول ثانيا
 وثالثا وهو الاقوى بانه يرجع الى الاصلاح واجبا واعراضا عن المنة يكون فيها مشروطة
 لا مطابقة كبره شيئا بقول التخصيص اعقليا وعن ثبوت القتل على ما ثبت في
 بانه يرجع الى اهل العدل كطرح الصريح انما هو من صور صور العادات الشرعية
 والحكمة سوله عليه فهم وقد حقق الحق الطوسي في في الجهد والعلامة الحق في

الافتقار الى النقطة في قوله

دنه

التضليل وحققنا في المسألة الربانية اذا تحقق موضع التزام وما كان عليه اقتداء
 وصار عليه وما يجازيها اجمالا مستويا فلذلك جاز ادعاء الطرفين لبرهن الحق في
 التبعين بل هو الحق الذي القبيح والله الباطن في الشائين **قوله** لا يميز الحق في الواقع
 من الجاهل لا يستلزم ادعاء العلم الى التكليف بقاءه اجمالا فلو لم ذلك يجوز التميز
 بالظن والالا اهل الالم والتكليف بما لا يطاق وكلاهما محال والتكليف العلم الان
 وهو حلف واجب من الجاهل اليه او بالان لا يستلزم الاستغناء عنه بالمعنى
 المصطلح به بالمعنى اللغوي الذي الاختلاف فيه وهو الذي اختار القاضى وموافق
 المناظرين كالحسين والواحد بين العالمين والقرنين والكاساس في الجواز بين
 والجارئين والسنن والحق والحق والحق والحق في الله من اذم **قال** الشيخ
 المجلسي المتقدم طاب ثوابه في روضة القبيح ما ضاع وايضا اخبرنا عما كان
 من الاختصاص بل يظهر ان ما ذكره الصدوق هو متون الاخبار المتقدمة فلا يثبت به
 انه اجتهد به بل اجتهد بالاختلاف من وجه بعض الاخبار على بعض القرائن التي تظهر
 لهم في الصحة والاصحية ولاننا لم يذكرنا في الاخبار المتقدمة الا ما ذكرنا
 كان عندنا من علمه في ذلك في كتابه من رواه ورواه وكان لنا من هذا من حيث
 المتدري واظهره من تتبع ما من من المتكلم في **قوله** في ما من من الحق في حجة الحق بعد
 القدم ما لفظه بل مرادها الى الكيفية والصدق والقطع اقر وروى من القصص في
 منزهة قال الامام ومعت من ذلك وصول القطع اليها في التواضع والقرين في الحكم
 حاصلة له **قوله** في موضع من كراهية الاختلاف بين فائمه لا يكون الاختلاف
 من الحق وثالثا بانه لو كان موضع التسليم من الحاجة الى الظن في باب المكلف
 شانه وهو لا يوجب الحاجة الى شيء ولا الغرض شيء او من المتكلم في علمه لا
 بعد فطن التكليف من كلفه وقد تشابه واما لا تكلف فهو تكلف لا يجوز وثالثا
 بانه لو كان من الحاجة اليه بعد تشابه جواز الاختلاف بهذا المعنى مع الاجماع على من
 الظن ابتداء في الاحكام لا يرد اذ جواز الاختلاف والاستغناء والصلوات والصلوات
 لان الذي يجوزها عند من الحاجة اليها وسما اذا انقضت الامارات **قوله**
 وفي الاشكال لم يحصل الظن الا بها قال الحديث الذي محمد طاهر الحق رحمه الله في

الافتقار الى النقطة في قوله

دنه

ما لفظه وان سلطنا حصول الظن من القياس والاستحسان وجواز العلم في خبر
 الواحد ولا يوجب اليه بالاحكام لان احكام الله تعالى لا تغد ولا تخص في كفى بهذه
 الامارات المتصورة المعدودة انتهى **قوله** **والجواب** فيها القاضى
 مع الاستدلال بطريق العلم اليها اجمالا باننا لا نعلم بقاء التكليف مطلقا لا بشرط شيء
 ولا اجماع المعنى المتنازع فيه بل نقول بقاء التكليف بعد التوفيق بالنسبة الى
 والاختصاص اذ لا يصح التكليف الا بعد البيان وبحيث نقض الشرط نقض توقف عليه
 والاختصاص الكلف مكلفا بما لا يندى اليه وهو خلاف الضرورة وفيه عقلا وثالثا
 خروج الشرط من كونه شرط **قوله** من استدل بالباب بانه اذا ذاق قبل موث
 التبعيد بالظن مطلقا وهو حلف بصدق رها ان العدة واما عرض فان كان
 حد وثمه من الله فدم حله نعم التكليف شيء قبل البيان وهو حلف ايضا او من العبد
 فلا يكون معدوم وهو خلاف ما التزمه ان العلم الذي استدل به ان كان
 من شرط افعاله تعالى من نفس التكليف فلا معنى لطريق الاستدلال عليه لعل
 اضافته نعم بالعرض المبكر وان كان من شرط افعال العباد فلا معنى لاولاهم
 بهام عدم تفصيلهم في صدق ذلك الباب والاعلام الشرط **قوله** من زعم الاستدلال
 العلم بالظن بعد تسليم المنع من الدلالة لفتن العلم فاعلموا وبمعنا **قال** حال
 الحق في غير من في حاشية شرح القاضى ما لفظه وروى عليه ان الاستدلال
 باب العلم بالاحكام الشرعية غالبا لا يوجب جواز الظن فيها حتى يتقدم ما
 ذكره الجواز ان لا يجوز العلم بالظن في كل حصول العلم به عرض رتبة واجماع يحكم به
 وما يحصل العلم به او ظن يقوم على عترة دليل بقيد العلم فيها انتهى الامر ان
 يحكم العقل براهة الزينة عند عدم جواز العقاب على تركه لان الاصل للملك
 بقيد ظن غفضاها حتى يعارض الظن الحاصل من اجزاء الاحاد بجملها بل
 ذكرنا من حكم العقل بعدم لزوم شيء علينا ما يحصل العلم به على احد الوجهين و
 كان لنا من وجه عنه الى ان قال واما فاما لم يكن صدق عند كمال الجوز
 والاختلاف في الصلوة الاختصاصية فال وجوب كل منها في ولا يمكن ترك التمتع
 فلا يجز لنا عن الابان باحد الحكم بالخير فيما ثبتت وجوب صل التمتع و

الافتقار الى النقطة في قوله

دنه

ثبوت خصوص الجواهر والاختلاف فلا يخرج لنا في شيء منها وعلى هذا لا بد من الدلائل
الذاتية لا بالأصل الظن أصلا **فصل** عن لزوم الإجمال مع سدايق الظن بأننا لا نسلم
ذلك مع فتح أبواب الأحكام العقلية والضرورية والأجسامية وكثرة المتعاقبات
المتوالية في الأحاديث العنصرية كلها ينبغي على من يتبع في تفصيل مسائل الشبهة
بجاء الأوامر والوفاء بمرور المتعاقبات بوجوه الضرورية في هذه القضية
الناضرة وغير ذلك **قال** المتأخر المحقق طاب ثراه في كتابه بمحمد الدرين ما
نقدته فلما لم يكن الأمر كما فهمت بل المتعاقبات المتوالية في انتماء الأختة عليهم السلام كثيرة
جدا وما لا يكون من الأخبار متوالية لا نقول أنها بنفسها محتجة في الأصول بل ربما
تكون مشتقة على الأدلة الفاطمية والبراهين المتأخرين هذا المحقق نقضه
واليفيق وتوصلت إلى ارضاء مناهج الدين ونخرجك من طلبه بنسب الشكائين
وتجيبك من سادس شكوكه كما **قال** صاحب فتح المرام في شرح حاشية القم
ما لفظه ففصل ذلك أنما يتأخر من الخبر الواحد عند أكثر الأصوليين والظن حيث
كان العمل المظنون جازا عندهم في التفرع دون الأصول قالوا أنه بفضي العمل
في التفرع دون الأصول ولما أخبروا عن فليس عليهم بظاهر القرآن وبالحجج التي
الحاج مع للشرط المقررة من حيث افادتها الظن بل جعلوا بها وإن تعلو عليهم شيئا
مدلولها وذلك لأنه ثبت عندهم بالدلائل القطعية أن العمل بها واجب فحصل لهم
قياس قطعي بالمقدمين والنتيجة وهكذا هذا مدلول خبر واحد جامع لشرائط العلم
وكل مدلول خبر واحد كذلك يجب العمل به ومن هذا الوجه يفيدان العلم بالحكم والو
من جهة أخرى بن الأصول والتفرع **فصل** عن لزوم التكليف بما لا يطاق بأنه غير مسلم
لنقدان الملازمة **قال** المحقق الفقيه في جواب هذه الشبهة في كتابه لا يبرهن
ما نضته فلما لم يكن الأمر كما فهمت بل حال الرتبة في من الرتبة كما لا يهل لك في
افادته التي في المدينة فاما حال الشبهة كما لا يستضعف الذين لم يكونوا في
على المحرر إلى المدينة خوفا ولما حال الحال الذين كما لا الذين كما فادارين على المحرر
كما فادارين على النبيس إلى المدينة فاما المستضعفون فلم يكن الواجب عليهم سوى
العمل بما عكروا الوقت والاحتياط فيما لم يعملوا ولما فادارين على المحرر كان

البر

الواجب عليهم العلم بجميع الأحكام والعمل بما لا يمتهم كما فادارين على المحرر واستغنى
العلم بالأحكام وكذا حال المتأخرين لا يتم فادارين على الأدلة فوق الإجماع
الاعتقاد الصحيح بالأدلة الفاطمية وذلك التقليد الموجب لاستنساخ الإمام **فصل**
عن لزوم الخلط الضرورية في القول بوجود العلم والتكليف به في هذه الأقسام
بمنع الخلط الضرورية في إمكان إمكان الحقيقة وتحقيق بعض الأفراد ضرورة وجود
الحالات في الدنيا في دلائل النص من يدعي الخلط الضرورية في القول بالظن **قال** إن
مخالفة ظن المجتهد مطلقا للضرر والفساد ووضع الضرر المظنون واجب فعلا عند
الإيمان فينتج وجوب العمل بظنه **فصل** عما استبعد من كلام المحقق الخليل قدس سره
في جواب بعض المسألة في تجديدها بأننا لا نسلم أن مخالفة ظنه مطلقا للضرر
هذا لأن علينا وجوب تفصيل الدلالة من الشارع على ما يتوهم التكليف به وضنا
الضرر عند ظن صديق الخضر ما ذكره والمنفوض رواية القاسم لآل برواية
الكافوا فالظن يحصل عند خبر لا يقال لولا الإجماع لقلنا به لا نقول حيث منع
الإجماع من إظهار هذه الحجة دل على إطلاقها لأن الدليل العقلي لا يختلف بمسألة
ثم إن الحجة مقترنة عليهم لأنه لو جوب العمل بظنه يجوز اشتداه على مصلح لا
ومن الضرر يظهرها فليجرب لعل أحد يجوز اشتداه على مصلح لا ومن الضرر يظهرها
ولكن على ما ذكرناه وجوب العمل بقول مدعي التوبة من دون المخير **فصل** عما
قال صدر السادة المحققين في شرح الزايد وعليه ما نقله من شرح المحرر **فصل**
عصر رجال الملة والدين رحمه الله في حاشيته على هذا الشرح هو مع الوجوب
هو أولى للاحتياط وعلى ظنهم والتسليم فالمسألة في العقائد الضرورية المتعلقة بأمر
المعاش ومن المسائل الشرعية المتعلقة بالمعاد فإن العقل يستقل بعرفه بحكم
العقائيات دون الشريعات الأولى انظر إلى منع هذين الخبرين للوجوب مع
ثم انظر إلى من يدعي الوجوب مع الإجماع انتهى كلامه **فصل** وهو أقوى أدلة على
هو الدليل بجمعهم أن العمل بظن المجتهد الحق مقطوع به للإجماع وليس من العمل
على المظنون فلا يثبت له الأدلة العقلية والمصلحة المتأخرة من العمل على الظن
قال القاضي عضد الدين في شرح المختصر الحاجي في بحث الإجماع منه والفاضل

التفاز في التلويح وهو من علماء العامة والتقدم في القن اثبات الامام ولا
 لوجب العمل بالادلة المسانعة عن اتباع الظن **قال** الثالث القول في تفسير صاحب المعام
 ان القول في الاعتقاد على علم المحقق المطلق انما هو على ليل فطحي وهو اجماع الامة
 عليه وقضاء الضرر به انتهى **ولجب** بما افاده الشيخ الحلي في المتقدم طلب فراه
 في روضه المتقين وما قيل انه يحصل العلم بمقدمة شامخة هي ان هذا ما ادى
 اليه اجتهادى وهو معلوم وكل ما ادى اليه اجتهادى يجب على العمل به وهذه
 ابصار معلومة بالاجماع فوجب العمل بها على نظر لان الاجماع المذكور لم يثبت
 مع مخالفة جميع الاخبار بل الاخبار ايضا **قال** في موضع اخر والاجماع غير علم
 كون المعصوم فيه او يظن من بعد غايته الاستيعاب خصوصاً في الغيبة الكثرى كما
 ثبت عليه الحق والتمهيد ان معنى الله تعالى عنهم **وقال** في مرث ارضه اما
 الذي لم يدور المعصوم فيه فذلك ممنوع عادة في هذا الزمان **وقال** المحقق
 الخواصارى فليس من في شرح الدرر من وما يقال من انه يجب على المعصوم
 ان يظهر القول بخلاف ما اجماع عليه وكان باطلاً على ما يظهر من ظهوره
 ما يحلوا من المناقشة سيما اذا كانت في جملة روايات اجماعاً مراد به خلاف
 ما اجماع عليه اذ لا فرق ظاهره بان يكون اظهر من الخلاف على تقدير وجوبه
 بعنوان انه قول فقيه وان لم يعلم انه المعصوم اذ لم يقل القائلون بوجوب الا
 حينئذ لا يجب على الامام ان يظهر القول بالخلاف مع تعريض نفسه للناس
 بل يقولون انه يكفي ان يظهر القول وان لم يعلم العلل انه الامام ويمن ان
 يكون الخلاف مدلولاً عليه بالرواية الموجودة في حادثة واحدة ولا يخفى انه
 على هذا لا بعد القول ايضا بان قول القصد للعلوم التسليم ايضا يكفي في ظهور
 الخلاف ايضا فند وانتهى **والشيخ** لما ع بالمر **الاول** اجماع الامامة قد بما و
 حديثاً وضرورة مذهبه لا تمتد على علم اصالة حجة الحق كما اعترف به اسناد
 السادة الفقهاء في عصرنا ادام الله وفقه صاحب الفقه المتظومة مشافهة و
 صرح به شيخ الطائفة في كتاب العدة في موضعين بل اكثر وفي كتاب الاخبار
 في مواضع والسيد المرتضى في الانصار في مواضع وفي الدرر وفي الشافي و

انتهى

ابن ادريس في الدرر في مواضع والشيخ القيد في جواب المسائل الشرعية والكثير
 في اول الكتاب في الحق في التعبير والقطب الزندي في اول كتاب فقه القرآن وفي
 اخره والكنز في كتاب القواعد والصدور في كتاب العبادات ابن في كتاب الدرر
 على الزيدية والشيخ الطوسي في جميع البان في مواضع هاربه والشيخ العام في تليد
 الكليني في تفسيره وفي كتاب القليلة والفضل وبن اذان في الايضاح وفيه في
 غيرها وانما الخلاف بين الطائفتين في وجه حرمته انه علف واستوى الاول في
 ابن في الزيدية والشيخ في ابي بنم الجاني والمحقق الطوسي ومن هذا حد وهم في الزيدية
 وانما في مذهب القيد والشيخ والشيخ وابن زهرى وابن القوام وابن ادريس و
 المولى محمد الله النعماني والمحقق الامين الاسترادي ومن انهم من اخرى في
 والنوطين رحمهم الله تعالى على الاول لا يجوز التعبد به مطلقاً لعدم جواز
 الحكم العقلي عقلاً تبعاً وعلى الثاني فيحتاج الى تخصيص طاع من الكتاب والسنة و
 ما ادى الى العمل على العكس والعقل وما وجد على ذلك دليل منه او الاجماع وقد رتب
 حاله في عمل النزاع ودور المعصوم فيه على ما ادرجنا فطعن بليل الاساس في
 وهذا دليل لا يفي والافق تحقيق دخول في المعصوم كما هو هنا كون قوله هو الحق لا
 الاجماع كذا افاد الحديث الماسية محمد الله **الثاني** انه يلزم اجتماع القصد بين الظن
 ان كل جهته صديق وانما وجوب اتباع الظن ان قلنا ان احداً لا يجمع بين
 والآخر خطأ ويجب اتباعه وهذا اعظم فحاش الاول **ولجب** على الشيخ الاخر انه
 من باب جواز اكل الميتة في المحنة **وقد** من وجوه **الاول** ان هذا قياس مع القارن
 ولا يجوز اجماعاً لان اكل الميتة من موضوعات الاحكام وجواز مجرى في افعال
 العباد والتعبد بما لا امر في من الظن نفس الاحكام ومجرى في افعاله تعالى و
 وجه الجمع اليه تعالى انه **الثاني** ان في الميتة شرعي لعدم فرق العمل بالميتة
 والمقطوع والحكم الشرعي بخصوص عقلاً وشهادون العقل او لا يخص **الثالث** ان في
 الميتة شرط شيه وهو الاختيار عند الاضطرار لا فيج فيها فقدان الشرط عند
 سلب اختيار العبد وفي التعبد بما لا امر في من الخط لا بشرط ولا يفتك عند
 لا يفتك لا اضطرار حتى يجوز له ما يجوز لعبد لا عند **الرابع** ان يجوز اكل الميتة

ابن

ابن

ابن

ابن

لا يستلزم فيها ونحوه القصد بما لا يرد فيه من الخطأ بقضيهان ونحوه المعصية
 في الامانة لا يتم الاستدلال على جوع صحتها الا بما لا يرد فيه من الخطأ بقضيهان ونحوه المعصية
 عادة باتباع الخطأ وهو في هذا الدليل الذي سلكه هنا لا يرد فيه من الخطأ بقضيهان ونحوه المعصية
 الحق العاطلي لما يشاهد في محرمات ما لا يشاهد في العبادات لانها من
 قبل الاسباب كالزوال في سببته ونحوه المعصية وليس من نفس الاحكام **قال**
 ان حوزا اكل البند في المحصنة مدخل الحكم القطعي للمعلوم بقول الكتاب ونحوه
 الدين وحوزا البند في الاجزاء القطعي يمكن ان لا يفتقر الى كونه كونه من غير
 فتفتقر فانه يفتقر الى الاسباب والوسائل لان المنهويين على ما في الاسلام ان
 يقع الاختلاف **قال** الحديث العاطلي مرة في المحرمات وعند التحقيق لا يتبع ظهوره
 الاختلاف بسبب الاجزاء اكثر من اختلاف الاسباب **قال** ولا يرد فيه من الخطأ بقضيهان ونحوه المعصية
 الاحاديث لان ذلك من مقتضى بطلانها كما في المصادمة والقباس **قال** **ابن**
 المؤلف اختلاف في المطول المختصر والوعى والاشتغال فقط وليس في غير ذلك
 لا يوقف فتعدها واذا اعدت بنا لا يوقف تعديها على ما لا يجوز **قال** الحديث
 المختصر لان ذلك من مقتضى بطلانها كما في المصادمة والقباس **قال** **ابن**
 متبع الاختلاف في قوله تعالى الا في الاحوال المختلفة مثلا اذا جامع حرة في الظاهر
 فقال لاحدكم عليك عشر كرات ولو احدى منهم شفع وهكذا الى واحد وقال له
 عليك عتق فدية وقال لا خير عليك صوم شهرين مننا بعين وقال لا خير عليك
 شتم منسكنا وقال لا خير لغير الله فلا اختلاف فيما لان احوالهم مختلفة وليس
 عن كل واحد بحسب حاله مثلا في الصورة الاولى اذا قال رجل لغيره ان رضى عنه
 عليه كلفه امة يجزى شفع كما رأت حتى يجوز له الجاه فان جامع قبل التكنة يجزى
 الشتر ولو كثر في هذه الصورة كفاية واحدة ويصاح فليست كفاية واحدة وتكفي في
 ثمانية مرات ويصاح قبل الكفاية فليست ايضا شفع وهكذا الى الكفاية الواحدة فلو
 كان يفتقر على العتق بحسب عليه العتق ولو لم يستطع ضياع شهرين مننا بعين ولو لم
 يستطع ضياع طعام سنين منسكنا فلو لم يفتقر على الصيام والاطعام فليست الا
 مثل هذه الاختلافات لا يفتقر الى احوال مختلفة الى ان قال النبي بحسب العتق والحر

م

الاشياء

قال في الاختلاف في الدين في الامانة والعتق

الدين

قال ورد في وورد خبر بالبحر فلما ان النبي التزمه لكنهم صلوات الله عليهم ان
 اطلقوا النبي فانما يطلقون بالنظر الى شخص منهم من كلامهم الكراهة والنظر الى
 شخص لا يفرق وليس فيه بنية بغيره بصره من هذا النظر الى شخص لا يفرق من حاله مثل
 القصد من اجابه من هل الورع والتقوى يطلقون لهم لا يتم بكونه بالوجه
 المتدبر بها كان وينبذون عن المحرمه والكل امة فيها كان واذا لم يكن في هذا
 التميز بخصوصهم لهم او يحل لهم في الضرورة وغيرها واذا اخذت هذه القصة
 بسبل لك فتجوز الاختلافات وهذا الوجه وراه ما ذكره الاحباب في كتابه لا يرد فيه من الخطأ بقضيهان ونحوه المعصية
 من الصيام والاعتكاف والمطلق والمقتدر والحكم والنسابة وغيرها انتهى **الشيخ** **قال**
 بالاجزاء والظن يستلزم اربابا لنقول عليه تعالى ولا اقراه عليه ولا اقام على
 حكمه بغيره ان فتشله ايات الوعيد في ذلك كلها مثل قوله نعم ولو تقول علينا
 الا فاننا لاخذنا منه بالبرهان قطعنا منه التوهم وهذا القول به نعم لئلا يفتقر
 ليحيط على من باب ما ان اعني واسمي جارة ومثل قوله نعم الله اذن لكم على
 الله فترى في قوله نعم في الخبر اعني على الله كذا **الحاشية** ان التدين يستلزم
 القول بغيره فتشله ايات النبي والوعيد في ذلك مثل قوله نعم ولا تقف ما ليس
 لك به علم وقوله نعم وتقولون بافهامكم ما ليس لكم به علم ومحبته هيتا وهو عند الله
 عظيم وقوله نعم انما تحبون النواحي الى قوله وان تقولوا على الله ما لا تعلمون الى
 ضرورة ذلك من الايات **الحاشية** ان التدين به يستلزم اتباع الظن فيشمل جسد
 ايات النبي عرفت لك والوعيد عليه مثل قوله تعالى ان يفتقروا الا الظن في انهم
 لا يخرجون وقوله نعم ما لم يسمعوا من علم ان يفتقروا الا الظن وقوله نعم فترى ان
 الظن لا يفتقر من الحق شيئا مع ما لا يحاط به وما اذا بعد الحق الا فضلا **الحاشية** ان
 التدين به يستلزم عتق امة الى الله والرسول والى الامم المستنطقين في
 كتابه وهو عند الله الاخير في ذلك قال الله واذا نازعتم في شئ فرفقوا الى الله
 الرسول ان كنتم توفقون بالله واليوم الآخر ولو رجعوا الى الرسول والى الامم المستنطقين في
 منهم لعل الذين يستنطقون منهم وقد اذن عنهم عليهم السلام انهم اولوا الامر وانهم
 المستنطقون فيهم تركت خاصة **الحاشية** في صياغة قوله جازات من ان في غير من قبل

الحاشية

هو في الجنة ومنها قوله من حكم فيهم من خطا فذكره ومنها قوله من في ان
 الشتر من قال للفرقة انها خاصة وقال للخصاصة انها عامة وان به الى غير ذلك من
 الصحاح **الحاشية** في الايات تخصيص بعضها بالاصول وتخصيص بعضها بالاعتكاف
 المحصن ويصاحبها في العتق ويصاحب بعضها في التزويج **الحاشية** في الاخير بقوله ان
 اصحاب علي بن ابي طالب وان اخطا فله امر واحد وقوله المرح مقتدر بطنه **الحاشية**
 الاولى ان الله من موضوعات العامة ومغفرتهم لما اذنبوا من غير اهل التخصيص
 وتخصيص العبادات والقرآن الذي انما في صاحبه لقاموس في رساله المؤمنين
 في ان الاحاديث الموضوعات موضوعة وكونه مواظبا لما اهل القاموس وقوله
 متأخر في الاصول غفله ومطعون مصلحه **قال** بعضهم انه يحل على
 في الموضوع كتحريم الفسقة **الحاشية** بما رواه الشيخ عن ابي عبد الله في امر القيلة
 قال جعلت فلان ان هؤلاء الخالفين علينا يقولون اذا اخطيت علينا وانكلمت
 فلم تفرج السما كن وانتم سواء في الاجابة فقال لم ليس كما يقولون اذا كان ذلك
 فتصل الى ان يعرج وعن الثاني انه قول القباة وفي حديث **الحاشية** ان النبي
 انه يستلزم التزويج من الامم لا من غير من الخطا ولا اعتكاف بحوزة القصد
 به على التكميل **قال** الحديث الحديث الحديث الذي ليس من الكتاب والمستعمل
 في الجملات والمشتبهات وتخصيص استخرج ذلك الى الاجزاء المختلفة باختلاف
 الامارات فيه فخطب الامور والتكليف في القصد والوعيد من وقت اصحاب الحق
الحاشية ان التدين به يفتقر غرض التكليف الى امتثال الامور واحمال الزواجر
 عند الخطا باعتبار الظن فان لم يكن التكليف في فدية في الجمل بل على الاطلاق
 لا يتم التكليف بالاطلاق او في الغرض غرض امرى الا بغيره **الحاشية** في الايات
 انه يستلزم التكليف بغيره ووجوبه لان التكليف بما امره المكلف ما لم يكن
 بلا نص في التزويج والذلة لا يفتقر الى التدين به **الحاشية** ان التدين به يفتقر
 لا يفتقر وهو في قطع **الحاشية** ان التدين به يستلزم الحال لان اجزاء من التدين به
 ساطع من حرجه الا اعتبارا فاما اذا لم يكن في غير اجزاء من التدين به
 القصة والعتق لا يكون فيها الا بعد اجزاء لان اكرام السائل القصة بل كلها

من مخرج قال كنا عند ابي عبد الله عليه السلام فلاحا رجلا عن عند حتى يركب
 منها من صاحبه فقال لها ابو عبد الله عليه السلام ليس من نيك الزمة الى فقال لا
 فانما كنت في ولاية **الحاشية** ان التدين به يعني عن قول اهل الذمة عليهم السلام لا الله
 تعالى فاستدلوا اهل الذمة انهم لا يفتقرون وقد اذن عنهم عليهم السلام على اهل الذمة بانها
 عن خاصة ونحو ذلك **الحاشية** ان التدين به يستلزم الحكم عند الخطا بغيرها اقول الله وقد قال الله
 تعالى **الحاشية** ان التدين به يستلزم الحكم عند الخطا بغيرها اقول الله وقد قال الله
 الكافرون وفي الاخرى فاولئك هم الظالمون فتشمل جسد الايات التي تركت في القصة
 والكافرون والظالمين **الحاشية** ان التدين به يستلزم الحكم عند الخطا بغيرها اقول الله وقد قال الله
 القوم والاموال والدماء عند الخطا في النفس فتشمل جسد الايات التي تركت في القصة
 قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفروا على
 الله الكذب وقوله تعالى قل انهم ما ازل لكم رزق فجعلتم منه حراما وحلالا
 وقوله تعالى قل للكفر كفره انما اختلفت عليه ارجام الانبياء
 الى قوله يفتقرون يعلم ان كنتم صادقين **الحاشية** ان التدين به يستلزم الحكم عند الخطا بغيرها اقول الله وقد قال الله
 بالشر لا انه احزاب القصد في الجملة كما يفتقر لتمام القصة عليهم السلام ما طهرنا به
 انما هي لثمة لنا وثنايين ومنا وشر من اجل انهم اهل المعصية عليهم السلام ما طهرنا به
 وجعنا وفي الجملة الباطنة منها ما اخرجها الشيخ المحمدي في مجاز الاثر من باب
 من كبره عام الاسلام عن من اذنبه ما ساء له الى من المؤمنين عليه السلام انه
 قال القضاة لثمة هالكان وناس فانما اهل الكان فاجازوا منعتك وجعلت الخطا
 والناجي من عمل بما امر الله وبما امره ايضا فغير المصادق وعن قوله من
 سعد بن عبد الله الاشعري التدين به يعني تفسير التعافي وتكليف من قوله من
 المؤمنين عليه السلام انه قال في حديث له طويل والشيخ ان الله لم يكلف العباد
 اجزاء او منها قول الصادق عليه السلام لا يصير جرح سائله على النظر ان اصبحت
 لم تخر وان لثمة كذب على الله رواه الكليني في كتابه العلم ومنها قول
 المؤمنين القضاة اربعة رجل فني محرم وهو يعلم فهو في النار رجل فني محرم
 لا يعلم فهو في النار رجل فني محرم وهو يعلم فهو في النار رجل فني محرم وهو يعلم

الاجرام

من الاحكام مرة والحق البين اخرى ولو اعتبر الحق في احكام الله تعالى لادى الى القبول
والقول مضاعفا الى خصوص الملائمة من الله تعالى على اهل الدلالة على اعتبارها هذا القول
اعتبارها هذا في بيان الملازمة من عدم اعتبار الحق في الاسباب وقولنا ان الاسباب
انما اذا تروى في الشان في الصلوة بين الفلك والارض ثم حصل الحق بانها الواحدة فحصلت
حادثة على هذه الكيفية فلا بد ان يكون الحق في كل واحد من الطرفين في مثل هذا المقام لان
الجهل والوهم والشك في جميع القوارض مثل اننا والواحد الحق والحق في كل واحد من
نقع اسباب الحق موضوعات الاحكام بل موضوعات لها الازنى ان الحاصل في مثل
والاختلاف وكثير من مسائل الحق بعد وضعها وبقية جهل سببها وبقية
وناسل وانسابان الحق في ان اسباب الموضوعات اوضاع متباينة وانسابها متخالفة
من افعال الرب والقدس وفرة من الايمان والحيوان ويتخذ ايضا طائفا من
والحكم على كل كلفة لها جهات مستوية وقد بطلنا الكلام في هذا المرام في المسألة الثانية
الحق في القول ان القول به يستلزم ترك حق القرآن وصريحه من قولها قوله تعالى ان
وقد علمهم منها الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ثم قوله ان الحق لا يغير من الحق
شيئا ومنها قوله ان القول به يستلزم ترك حق القرآن وصريحه من قولها قوله تعالى ان
ثم قوله ما لم يرد من علم ان يتبعوا الا الحق ونظرنا في الحق على الصراط الى صفة هذا
الاباء في حق القول بغير حق بيان ان الحق لا يغير من الحق شيئا في حق القول بغير علم
بل بغير بيان ان الحق في العلم هذا مع اتفاق الامة على حقيقة هذه الاباء وعدم
موضوعه وهذا ما يلزم الاستدلال من جهة استلزام ترك حق القرآن وصريحه من قولها
الحق في القول به يستلزم ترك حق القرآن وصريحه من قولها قوله تعالى ان
بعض القوارض حكم مقتضى اوله ليس عليه دليل قطعي في الاحداث المتروكة اشد على ان الله
في كل واحدة يحتاج اليه الامة الى جميع القبة حكم مقتضى وان علمهم دليل قطعي في حق
من الله الى المبرور وان جميع ذلك محرف عن عند الامة عليهم السلام يجب في ذلك
طلبه منهم والتوقف والاحتياط مع عدم العلم بالمثل والتمام عنهم عليهم السلام
والقول ان القول به يستلزم ترك حق القرآن وصريحه من قولها قوله تعالى ان
لحق في العلم هذا مع اتفاق الامة على حقيقة هذه الاباء وعدم موضوعه وهذا ما يلزم
الاستدلال من جهة استلزام ترك حق القرآن وصريحه من قولها قوله تعالى ان

الاحكام ويرى الشرايع وعدم الوقوف بشي من الجوانب الذي هو الله انتهى **الاساس والحق**
انه يستلزم القول باجماعه وحفظه في جميع الاقسام وقرب عليه مدعى في ثبوتها الطاعة
الحكماء على الله طاعة اجماعا اوجب عليه ولم يوجب مع ثبوتها لهما الحق وهو الذي
عليه مبرور في كل قسم يستلزم الاول في الثاني من الايجاب والتخلف وبذلك
يكفر بالتخلف **قال** السيد الله الخزازي طاب ثراه في جميع الجوانب ولو فرض عدم صلوة
لزم ايضا ارتفاع التكليف والتكليف على اطلاقه مع عدم تبعية هذا التكليف عنه في وقت
بالعبادة الموقفة اما بعد من بعد ما يثبت وقت تلك العبادة بالسوا اليه والاعتناء
لما في اخر قوله ما ذكر في اي من ابناء الجهد المطلق الصحة التكليف لزم عدم جواز عدم تبين
احدا التكليف من الجهد وفي العبادة الموقفة تبين الدليل من ان وقوع هذه الصور في كل
فيه **الاساس والحق** ان الله تعالى لا يستلزم لشيء من القصور في خصائصه وفيه وجوب حفظه
عليه السلام على الله تعالى ووجوب حفظ الجهد المطلق والمختص على القول به وليس في ذلك
التزام هذا المذهب القول بحسب الاصل والمنقول في معنى الخطأ ولا وجوب اتمام
والطاعة ثانيا فاقول **الثاني** انه يستلزم القول بتبعية المفضل على الفاضل لانهم حرموا
على المصومين عليهم السلام الاخذ باجها وهم والقول به مع شدة اتصاله بالمبدأ القياس
وكون قولهم اوجه مستندة الى الله تعالى وقولهم وعصية نظير وجوب ذلك في الجهد
عصية وجواز عدم الخطأ عنه **الثاني** ان القول به يستلزم التمسك بالدين
القول لا دليل من عدم ظهوره لالة قطعية على ذلك من العقل الصحيح والنقل الصحيح
الذي يعتمد عليه لا يثبت ولا يغير من جميع **الثاني** ان القول به يستلزم الدين
لان الاجتهاد قطعي وغاية اجتهاد من دلالة بعد تسليمها الحق والتسليم في القول
دور ظاهر **الثاني** ان القول به يستلزم ترك جميع المراجحة وهو في هذا لا دليل على
بعد قطعية بعيد فقامت معه معارضة في منه ثلثا بعد التمثل وعلى الحقيقة من لا
الدلالة على عدم جواز القول بالحق المتعلق بنفس احكامه تعالى والولايات الامة **الاساس والحق**
ان القول به يستلزم القول بالقياس مع الثاني وهو باطل في الضرورة الدينية والحق
موقفا من المراساة الاولى لم يزل باطل من اهل السنة لان القول في نفس الاحكام بمنع من
وشرعا بخلاف اسباب تحقيق موضوعه لانه لا اعتبار الحق في الاسباب لزم على كل

ويرجع هو من القول الثاني **قال** السيد الثاني طاب ثراه في مسألة المنع
عن تقليد الاموات ما قلناه ان الجهد لزم في المسئلة من تمام الترجيح الى الوقت
بطان للترجيح في حقه وفي المقلد كما لو كان من الترجيح فثبت انتهى **الاساس والحق**
يستلزم ترك الترجيح في حقه بعد ترجيح من الترجيح فثبت انتهى **الاساس والحق**
الاحكام الشرعية والملة الحرة لا يصير الجهد حراما والحكماء لا يقدرون
الاختيار ان حلال حمل حلال الى يوم القبة وحرام حمل الى يوم القبة ولا يستلزم
المنع لثبوت الرسول كلالا ويصان ما يوضحه في فرائد الدين فيكون ذلك القولون
ليست من جهة الرسول **الاساس والحق** ان الله يستلزم بناء الدين القوي على امر متزلزل
مضطرب غير مستقيم الازنى في كثير من المسائل فخطرها ان جميع ما اهل الاستنباط اطلع
من الترجيحات دون جميع وفي وقت دون وقت **الاساس والحق** ان الترجيح الشرعية
التي هي الشريعة لكل شريعة المستمرة استمرار الاحكام الى يوم القبة المبرور بها
اشرف الانبياء الى استمرارية الامور الى يوم القبة يكون مثبتة على طوائف مختلفة
باختلاف الازمان والاولاد مع ان الذين الواحد غير المصوم لا يصلح له
الطاعة احكام في وقتا هبة منسجمة بين طوائف الاسلام بل **الاساس والحق**
اذا وقعت خصوصية بين مجتهدين مثبتة على اختلاف اجتهادهما في سال او وقع اودم
بهم ان لا يجوز لاحد هان باخذ فرائض اخرى باستخفاف في حكم الله تعالى **قال** السيد
القائل على من يترى ومما قلناه على العامة انها وجان الخاضع منصوصين جهة
المسلمان فاذا قال القاضي حكما وكذا وجدنا على علمها وقول بعضهم وبغير الاضيق
من الخاصة انها وجان الى جهل من جهة فصل بينها بقوله حكما في وضع بعض
ما لا يوجب العلم بالسلم والطبع المستقيم كقبح وضوح المصالح **الثاني**
انه خلاف الاحتياط في الدين وسلك سبيل الجحيم في احكام رب العالمين فانه لا
شبهة ان سلك طريق الاجتهاد بين اهل العلم باشتغال المصومين والتوقف والاحتياط
فيما اسلم عندنا مثلا ومما احتيا في رجاءه وانما الخلاف في مقدار
الرجحان انه الوجوب والاحتياط المؤكدا فيحصل بين المراه من هذه التكليف
لانه غاية الاستنباط في الدين وسلك طريق الاجتهاد بين جانب الاحتياط قطعنا

عدم التزامهم بسلام المصومين عليهم السلام في جميع المواضع وتعليمهم على القول بالاجماع
القول في حق القول ولا يترك الا لوط في خلافه **قال** السيد المبرورين من الجهد
انكروا ذلك فاحتفظوا بذلك شئت **قال** الصادق في حديثه له طول وحذا احتيا
في جميع اموركم ما تجدوا من سبيل **الاساس والحق** ان الله يستلزم وجوب تركه المقلدان
الذي عليه الجهد مطلق ولا سبيل له لذلك كما لا يخفى في كل من لا يطبق ذلك
بغيره اهل من الجهد مع التمسك **الاساس والحق** انهم حكموا بطلان احكام
الجهد عند موته وعدم جواز حمل المقلد ما يورثهم انقلاب الحق باطلا والحق بالحق
سبب سوى موت شخص لا يملك العقل ولا النقل على تغير الدين بوجه عدم تغير الدين
بوت الرسول **الاساس والحق** ان الله يستلزم احكامه في القول في هذا المقام والحق في
كان حلالا لابطال موت احد وما بطل موت فانه ليس محققا **الاساس والحق** ان الله
القول به ان لا يجوز لنا ذلك المكة المعترف من عدم ان يزل بعض صحاح المصنفين
لم يطبع عليه صاحب المكة وبلغه ولم يطبع على من يثبت عليه المصنفين بل اطلع الله
نفسه على بطر صاحب المكة المتني على قوله اصله او استعجال وعزم او اطلاق
او نحو ذلك واللائم باطل قطعا وكذا المزموم اذ لا يجوز اطلاق نفس المصومين والعلم
المصوم **الاساس والحق** ان الاجتهاد لم يخرج من بوت العصمة لانفاق الشبهة وصريح
منهم بان الحق والائمة عليهم السلام كما في الجهد من وفاء ذلك علم الهدى في قوله
والعلماء المحل في في التندب وفيه ما في غيرها وكل ما يخرج من هذا البيت فهو باطل
التوازي مع النصفة لفظا المعنوية في باب من ابواب اصول الكافي والاصول
كالحق سن بصائر الدراجات فالاجتهاد المعنى المتعارف فيه باطل والحق ان احكامه
اطلاع باعقادات الاسامية وينبغي في الكتب لا معقادات الكرامنة ووقع في الاجتهاد
المعصية يتناول في صفة هذه القبة من عهد الله في المندى **الاساس والحق**
ان من اجتهاد احكام الشريعة المعروفة من ان كذا من الاشياء المتواترة مختلفة الاحكام
وكثير من الاشياء المتفاوتة في الاحكام فلا يجوز ان تضع لها قاعدة كلية وطول
بفتحها كماله البراءة والطاهر النصفة والاستصحاب لا يحكي غيرها مما هو
في عمله وهذا دليل اورد ولا يبال القياس من ناس في علم ان شامل لجميع المدارس

[illegible]

موايا جنة

[illegible]

سجل

اذ اطلب حتى يبلغ غايته **قال** العلامة القزويني اذى وقوله تعالى هذا يوم ايمانهم اى القوا
 فى الدين واستبشروا بالقياد هذا اليوم كما لا يخفى **وقوله** واسطعها استعظمها **الشيخ**
 القزويني يحصل القبح **قال** هذا تعريفه وقوله الحاجب هو قوله عليه السلام احيات فاصبهم
 الدنيا فبى الذى وليس صغ هذه الامة لاجل اهلها الفضل فمجانا لسلها فبى
 خارج هذا الدنيا باصره والمحققون من الاولين ومن اساءة المنكر كما
 سلكوا في عمله ودفعت عن حريمه الاخبار الصعبة والاثار المعصومة الصعبة ومن ثقتا
 ولا ثقتا من الامامة الى ارض الشرب المقتضى بان ادرين ولهذا ناسب الاجابة
 من الامامة الى العادة وقد اتينا ما اريد عليه في كتابنا عمر العيون على الخلفاء
 في نفس الاحكام الشرعية براهين عقلية ودلائل نقلية وما ترى بعض الاخرين تناقضه
 الطريقة الشنعاء وكما عايناهم في عصرهم من جهة التمهيدى وما فسد وما اولى الاناس
 والامانة وما اولى انكار الضرورة وما عايناهم في الحكم بفساد جماعة من ثقات اصول اسلامهم
 افاق سويلا لولم تصفهم وانهم بان هذه البدعة يتبعهم من اجل الضرورة كما لا يخفى
 الجمع للبدعة الاصل على ما دل في الدين وقم انه من الدين وقولهم ان
 الموضوع فيه الحكم نفسه والاضطرار يبيح المصير وهو موضع الحكم لنفسه وهذا من
 مطلق الاضطرار لا يبيح ذلك الا بالدين بسبب واردم من فوجته المكلف المصطوب وقد اتينا
 ان الاضطرار هو ما يعتقد في نفس الاحكام للبدعة الامام فانما البدعها المحققون كما
 اجمع عليه المحققون **قال** ان الاضطرار من مسلم مع انكاث السنة المعصومة اى من غير من
 لها صانها المتبعون واعتبر من زمانها الخلفاء وقتهن فيها حكم الدين والجماع والمجروح
 المشايخ والناس العام والاطلق والمقتدر والمظفر والمسلط والسياسة والبدعة والبدعة والبدعة
 وفيه التصحيح المعلوم والمذكور والمقنون والمجهول والمقتضى والتخالف فيه والتميز
 والافتاء والادوية والاجابة والزوج والخبر والاعلم واليوسف والتوفيق والاختلاف
 والاموال والهي والقيام والارض وما هكذا من كل ما يتبع التام والاسفل فان كان الله
 انفسه بضمه بضمه الاضطرار الى التحريم ضرورة بان لا يحمل هذا الشبهة وبما يفسد
 الاسلام وحضائنا ولا ولا ما حصل التوافق والافاق السليمة من غير انهم لم يخافوا في اصول
 الدين لضعاف كلهم فخرج من صميمهم على الخطا الذي هو هذا الصواب وعلى الامانة

وكم كل ذلك لم يرفع ضد لاجئها وانما سب الدواعي الى الاجتهاد وبعيدنا ان تقتصر على ذلك في السيرة

۲۲

هـ فاقم وكم من مذبحكهم واطعمهم ديموى سا الاثنا با وسيل الى اقليم يمتد الى كبري مغادر الفل السيل والاختلاف

وعلى المعاصي والكذب والبهتان ولكن احفظ الله العثم يحفظ الذمة المومن من الغزو
الاضلال بركة وجوده ودمائه والعنف يخلد منه سزا كانت وتبقى ولكن اكثر الناس لا
يؤمنون بالصالحين ولون وحمل الاجهاد اقل فيها لا يعرف حكم طرف الشارع مفوتجا
الاستثناء لشيء دون وفصلنا موضوع ان الله وشرايحه بعضها لا تزل اعداء العلم الحرف
غفلا ففصح الاستثناء من الحق ولو يوجد في بعض الايمان وينقض الجهان الذي لا ينفك
الامانة الا في بعض عترة في الاصل ان الى الامام في جميع الامان وقوله على
مخالفهم في الامانة ولكن القوم عالمهم اطلام اهل الامانة وراهم في الامانة
لاهم اسئلوا الذي هو اولى في الحق في اصوله فصار في بعض من الغزو في الغزو
انما هو ان يغزو في الحق في اصوله فصار في بعض من الغزو في الغزو
ومثل كره بظن وحكم به اعلم ان الله يحكم في المسئلة للحكم في المسئلة وكان حاشا
يخالف في ذلك حكمه مما يبلون الله حكمه في الايمان فان علم ان حكم في صفاتكم الله
في الواقع فلنا في الحكم الواقع حكم الحاكم الذي يدعون به او كما هو في حقكم في حكم
حكم الله في هذا وهو في حكم ان ما يدعون به اهل العلم والحق وان علم الحكم الذي
يدعون به في ذلك القول ان الحكم الواقع في الحق في حق وهو اهل الضرورة وان علم ان
كلها حق اطلعت حاشا في حق يكون الحق متعدد **ثم قول** ان الادلة الاجتهادية كثيرة كما
تعارض في اهل الحديث المسئلة فمن كاصح به رسا كما في قوله في قوله وفيه وفيه
ولان فيه اشكال في معرفة ذلك فان لم يكن هناك الجوع الى الاجتهاد في العلم والدور
ولان علم الجوع الى الكتاب والسنن في حق من المقتدر في التقدير المسئلة من العلم
ولا اما في الاجتهاد في حق ما قبله وان علم في الحق في الحق في العلم والاشياء في العلم في العلم
في الاما من بين من كل الموضع لا يطرحها في الحق في الحق في العلم والاشياء في العلم في العلم
في العلم في الحق في العلم في العلم **ثم قول** ان القوم يقولون ان بناء التكليف استناد به
العلم اصل في الاعتماد على الحق في العلم فاذا دخل الحق في المسئلة وهو حاصل من قولون في
التكليف وهو اقل الضرورة او الاعتماد على ذلك والاعم والجمل وهو كذلك او باسالة
القرض وان الله لا يجوز عليه ان يزل واقعه لانه في خلقه ما دام التكليف انما في شيء
فلم يرفي في الحق والاشياء فانك المحدثون لكم في العلم والاشياء وما كان فيكم في العلم

بعلبک

[illegible]

بالاجتهاد لا يرفع الوحي من الوحي لا يمكن ان يكون ما اجريه من اجتهاده وفيه
 طريق العلم الى الوحي هدم من حق الوحي وهدم ما هدم الوحي فتم هذا ما اراد الله تعالى
 الى هذا الدليل فيما بعد ولست ادل به على طريق اخر وصح في سابق افتاء الله تعالى
 انقل في له من الابه وتعالى الله عن منعه انقل الوحي وحسن في الوحي ولما لم يكن
 بالاجتهاد فولا بالوحي وخطا به فعين انه نقل الوحي لعدم الفرق والواسطة وفعل
 الله عنده ذلك فعين القول بالوحي وهو المطلوب **والله اعلم** انما اقران الاجتهاد وقول
 وان النبي لم يكن مجتهدا قلنا ان نقول ان الله قد امرنا باشباع النبي ووجوب علينا
 اسوة به فقل ما انكر الرسول فقلناه وما كنا منه فقلناه وما كان من اجتهاد ما يات به
 لا كان بهي عالم بتركه ولما كان نارا للاجتهاد فقلناه ذلك لما يكون امر به
 الاجتهاد وان كان تراول بفعله النبي فكيف كان يجوز له الامر به وقد عاتب الله تعالى
 وقال انما من الناس من يامرهم انفسهم وانهم يتلون الكتاب فلا يفقهون وان
 كان انما لما كان له من الامر بالامر وانما بعث النبي من الامم فثبت لهما ان
 اقامة العلامة قد الله مصحح انما علم الاجتهاد وانما انما امر به لان الاجتهاد
 ان كان تراول بفعله النبي فكيف كان يجوز له الامر به وقد عاتب الله تعالى
 الاجتهاد ولما كان في برفقنا قد الله تعالى ان الاجماع متفق على ان الاجتهاد امر به
 صبا او كونه امر به ولا قال القول الثالث والاولى ما عطف الوحي على امر به
 ولما كان جاز النبي في ذلك الوجه لم ينفذ الامم في اعمال الخير والمثوبات على
 سيد البراءة صلى الله عليه وآله السادات وكيف جاز له عدم الامر به وما كان يجوزنا
 الا لا امر بالاجتهاد وقد انما انما كان بامرنا بالاجتهاد ان كان ولا ينفذ
 هذه من الابه العلية ايضا على غير هذا ابطنا القول بوجوب فعين الفرق ولا اقر
 من الفاضل في السابق وان كان واجبا شرعا فثبتنا بالاجتهاد انما امر به بكتاب
 ولست واية الثقة مستحكمة فيها في عمل افتاء الله والاحكام عاتبة لهما على امر به
 خاتمة كسعي فيما بعد ولما امر بالامر كذلك وهو ما عطف ودليل العقل على
 كما هو في عمله ولما شرع لخلال في يوم القيمة ويحرم لغيره في يوم القيمة
 النبي والصورة **والله اعلم** ان الحكم الشرعي يحتاج الى خمسة شرطه فان لم يكن في

على القولين فيمن الاحكام والامر بالاجتهاد في اوله الخلال والحكم وقصاري
 دعواكم القول بالاثبات وقد بينا سابقا من السادة التبيين في خصوص فاس
 مع الفارق **والله اعلم** انما استدلنا بالاجتهاد في الحكم لا يجوز من امرنا على الوحي
 واما على الوحي والهدى ولا المصداق الاستدلال انما اجتهاد من امرنا
 وادخله في باب الوحي وهل يجوز على الله ان يعد الحق بالوحي وقد ذكر في القرآن
 من النبي عن اتيان الوحي بما امر به عليه **والله اعلم** فاصح على العلم ولا يجوز له العمل
 بالحق **والله اعلم** فاصح هذا الدليل على ان العلم بالحق لا يجمع مع العترة على العلم والحق
 في الباب على كل طائفة تاد وتبين فساد القول بالاستدلال والهدى من امرنا الاجتهاد في
 سادة من المارة ولو كان يجوز دعوى عدم التقدير وعدم الحصول كما في القول **والله اعلم**
 النبوة والوحيه وصاها من الملل القوية في عدم التقدير وعدم الحصول واعدا والحق
 مع عدم احكام الاصول لا يجمع عند القول ونفاوت الالهام ونفاوت الاله ولا ينفذ
 الناس موجه وسواء في الفرع والاصل **والله اعلم** ان الله تعالى كما هو في العلم بالهدى
والله اعلم انما نفي الوجود ان القطع ان العلم بالحق لا ينفذ في العلم والهدى والالهام
 واذ تحقق عند احكام الجهد والوحي ما يوجب ان الامر لله وهو له ومنه عليه مع
 بل يدلك وصالح فلا شك انما لا ينفذ في العلم والهدى والالهام ولا ينفذ في العلم
 وفيه من الحق وحكم العبد يعلم ذلك فلا شك انما لا ينفذ في العلم والهدى والالهام
 الحق وحكم العبد لا يعلم وفيه من اجل يقول وحكم العبد يعلم ولا يعلم في عدم علم
 الخالف محضته وبطلان ما ينفذ في العلم والهدى والالهام وفيه من العلم بالهدى
 الحكم وليس هذا الدليل الذي ذكره العاصم من مطرقات خالف النبي في الاوامر
 المستحقة اعتقاده استنباطها وكذلك في الامور الواجبة القول بوجوب الاجتهاد
 الذي يقابل الاسلام فلا خلاف في البشارة من نعم الله والهدى انه ينفذ انما العلم
 كذا الله تعالى في فاداة من علم العبد يعلم في به فخطا بل في به فهو كما لم يسمع هو
 في سعة حتى يسمع ويلزم له فاداهم حكما فيقبل من ضلالتهم ويحكم الله استحقاق الاله
 علينا الاله وحكمنا ان الله وحكمنا ان الله وحكمنا ان الله وحكمنا ان الله وحكمنا ان الله
 رواية صديقا فانهم حتى عليكم وانا حجة الله ولا شك ان انما حجة الامام وحجة الله

اجتهاد لا يرفع الوحي من الوحي لا يمكن ان يكون ما اجريه من اجتهاده وفيه طريق العلم الى الوحي هدم من حق الوحي وهدم ما هدم الوحي فتم هذا ما اراد الله تعالى

ومما ذكره العلماء القدام والقرن عليها السلام لا يكون الحديث انا كره من حق ولا ينفذ ولا
 حرم في سببه انما لا يكون من العلم به من الحق فيكون في حرمه والحق انما
 من حق النبي والاسام عليهم السلام في العلم به من الحق فيكون في حرمه والحق انما
 من لا يجوز من الحق والاسام شره واشه اعظم الالهام والهدى ان كان ناطقا عن الله
 فيحكم الله وان كان ناطقا عن غير الله فيحكم الشيطان في قوله من الحق في العلم به من الحق
 انما الناطق من الله فقلنا الله وان كان الناطق من الشيطان فقلنا الشيطان فقلنا
 في قوله من الحكم حكما الله وحكم الله وحكم الله في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
والله اعلم فاذ كان حكمه مستنبط على الوحي متوقفا عليه فيما زله الحكم والهدى بل في
 مع كمال عقله وصفاء طويته وشدة فيه من المبدء تعالى شانه فكيف يجوز لغيره
 لاستنباط الحكم وان يفتي لا يفتي واذ من الله في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 بكن لبقه الحديث صفة النبي طريق الى العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 وليخط ولا يخط من تعالى له بالانشاء يحكم في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 لغوه **والله اعلم** انه يجب علينا اسوة به فاذ كان مستنبط على الوحي فثبتنا الاجتهاد
 البديهي في اول الايات فذهبه واسطة الوحي الامين وفوضنا واسطة النبي
 الامين والائمة المبشرين وفتا النبي صلى الله عليه وسلم وعلمهم ورضي الله عنهم
 اجمعين وهذا القرآن بما اظهر به حجة على طائفة الاله اعلم فاصح ما اراد الله تعالى
 ولوقولنا علينا بعض الافعال لا نعلمنا به بالهدى فلفظنا من الوحي ويحكم من كونه
 في حرمه ويحكم في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 على قواعد الفطنة والاصول المروية المقتضية الصدوق والهدى من امرنا الاجتهاد
 عليهم افضل الصلوة والهدى من امرنا الاجتهاد في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 من الحق والهدى من امرنا الاجتهاد في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 وما ذك الا لانه اقدم من كل الشئ والتاويل منها لا اذن منتهى فثبت على
 ضلها ما ثبت من الوحي والهدى ولا يقال ان الله تعالى ما له النبي وارتكبه
 فاستحق ما استحق فانه لا يستقيم علمنا بمشتر الامامة القاطبة بعينه الالهام

والجرح من اوله من العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 ما ثبتنا بها بعضيهم وكان منهم من الاول في معتبر عندنا معلوما لهدى الله تعالى
 في جملة الاسماء كما لما كان يصح له تناول من الهدى والهدى ما وثبه اليه
 لا فاعلمنا من الاول في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 له مقام في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 لا فاعلمنا انما الاما علينا انما يكون لا يستقيم في القول **والله اعلم** فثبتنا
 فثبتنا من الهدى من العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 لما يستقيم من الله في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 لان من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 جاحل انما هو جاحل ما في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 المعنى انه هو الذي يدخل من الله تعالى وبه صاده وهو الجاهل في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 المؤمنين من لقنا من حق العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 جل في العرش والقرآن قال لا اله الا الله وحده لا شريك له **والله اعلم** فثبتنا
 كذا في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 العلم بالحق **والله اعلم** فثبتنا من الهدى من العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 ان الحكم بغير ما ينطق بالهدى من العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 ما لا ينفذ في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 فواذا اشارة **والله اعلم** فثبتنا من الهدى من العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 عندهم ان الحكم بغير ما ينطق بالهدى من العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 ويجب عليهم الرجوع في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 في المقام وان الله سبحانه لا يخطا في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 الخاطيء لم يخطا ولا يخطا في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 في تخصيص الخطا في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 نكح في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق
 دليل التعبد بوجوب التماسها من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق في العلم به من الحق

اجتهاد لا يرفع الوحي من الوحي لا يمكن ان يكون ما اجريه من اجتهاده وفيه طريق العلم الى الوحي هدم من حق الوحي وهدم ما هدم الوحي فتم هذا ما اراد الله تعالى

لو كان الخلفاء جاعلاً لما كان يجمع ازال المشابهات واذابا والمخالفات ببعضها فزاد في الآيات وايضا لو كان المقصود اتمام الحلق لم يقع الاختلاف في السبل ولم يقد ابرهن الآيات من اول الكتاب الى اخر الا فرقا في الاختلاف بحسب القرأت لفظا وبحسب التفسير معنى وكانت محكمة وايضا لو كان الاطلاع مراد الله تعالى بل لبيان من المعصومين الذين لا فرق بين القرأت والامام المبين وبينما زاد استغناء منهم في بعض من وادغم الاخر في الجملة والاستغناء دفع معنى التوابع فانفتحت لكثيرا من المسائل على الله عليه وآله وسلم وقبل العقل لا ينشأ نفاذ من المستدرك للبرهان على الاستغناء وسبب في الفاقة الله تعالى في قوله تعالى في الساقية ما سأل من القرآن فلنا يصان من آل الله والنفوة المختلفة لان القرآن ليس على ما ذكرته وكل ما بحثت عنه في غيرها ذهبت اليه وانما القرآن امثال لقوم يعرفون دون فهم ولقوم يتلونه دون فهم وهم الذين يروى به ويعرفونه وامامهم في اشتراكه عليهم وايضا من لا يعرفونهم ولذلك قال في تفسير الله سبحانه ليس شيء الا بعد من قولنا ليعلم من تفسير القرآن وفيه لكثير من الخلفاء اجمعون الامام الله وانما اراد الله سبحانه في ذلك ان ينهوا الخلق باه وصراحه وان يعيدوا وينهوا في قوله في طاعة القول بكتابه وانما طعن من امر وان يستنبطوا احكامها ليس في ذلك منهم الا بضع مئة ثم لم يورد في الاله والرسول والى اهل العلم منهم لعل الله يستنبط منهم فاما من غيرهم فليس عليهم ذلك اما لو كان كذلك فلهذا لا يفرق الله ان يكون الحكم قوله والاصالة لا يجد من لم يفرق دون غيره من قبله ومن بعده الله والله سبحانه جل الاله اولا خالصا لغيره فيهم ثم ذكر انشاء الله والاولاد والاولاد والقرآن واليك فان الناس غرض من كبر في كل كتاب ذكرهم فها هو من اوله والاولاد الذين طرأ عليه الامم حدة واباه الذي جعله الله له فيهم ارشاد الله واطلعه الامم مكانة محبة انشاء الله قوله **فما صماها ان** عرف اوله العقل كالمرة الاصلية والاستنباط **اقل الكلام** في بل العقل من اعتباره في الاحكام الشرعية ونظر به من القواعد العلمية ولبط القول في الاستنباط والبراه الاصلية يحتاج الى كتاب صوطه وحقوق بعض المرام في عمل القوانين الاحكام مراد القوم من البراه الاصلية هو ان القضاة يحكمون في حجة العباد وقبل عبثة الانبياء وما قال الكتب ويحكمون في التكليفات ومن حكم ظني في ذلك

96

على اثبات كل شيء بحاجب فرض خصومه بالاصل والاضطراره وادعوا على الكراهة
والاستحباب في صرف الامر والنهي فمرى وكما انقلب البراءة صححا عند الله تعالى
الكتب واصل اول نصيبنا في كل فن كلف القلب بالانواع المشبهة ونفعا لكل فن ومكمل
كتاب فخلو مقتضى هذا الأصل الذي اصل له في الدين وهو اصل اصول الحديث
تكون لتراعي المراسيل ونقضت الابيات المحكمات وتنافر الروايات المتواترة
الله تعالى في كل واحدة مما نزل به كتابا فثبت به استدلال لجميع فحصل الى التيقن
والاثقة وانما يقع التيقن على طريق العامة الخافين للغة المصممين واللامية
فلمهم اجتمع الذين حاولوا الاستغناء عن الظاهر من مدعى البراءة الاصلية والاثقة
وقل اصل اصل له في الشبهة والذين في الاستحباب الحكم من الاحكام التي لم يثبت
فيه حق عند الانام عليه والله واشتد كفوا في اول اداوى لدى العوام عسكوا
بل هذه الاصول وفقها بهذه الفضول وانما الاستحباب القائل بان كل واحدة
لها حكم معين من الله معلوم الامام عليه السلام في الكتاب والبراءة عند الله تعالى
لم الطريق للحصول الحق ثابت الفارقة لا منه لاحكام بل وانما التيقن خاتمة بناه
ربنا يستدل من كل التيقن في لاصد بعلم من التيقن في التيقن في الظاهر يستدل
في اصل هذه الاصول فاعلم ان الاخبار عندنا في غلبة السند والادلة لا في غلبة
ناصبل الاصول والاثبات كبرياء وانفا واثبات في الشئ ضاربت الرأى والشبهة
هو عبر البراءة الاصلية وانما النزاع في هذه دون تلك فلا يقع التيقن في اثبات هذه
الذين يماثل قوله وكل ما حمله الله على من العباد بنوع وضع عنهم فوضع على الخدث
وعاشا به بصيرجة طوع من يقول البراءة والاثقة الاصلية والذين استدلوا القائلين
وهو اتم ما به فرق احكام الدين وحملوا الدين لا به في القائلين وسيعلمون
بناء وبمدعى **واصل** كل شيء كلف الله به وكل واحدة استبعد فيها عبادة وجميعها **تقار**
بشاهدة وقد ظنفت المحكمات من الاق والمنازات من الاخبار على قصد في اقتناعه
الاختبار وانما يكون كل ما حمله الله على من العباد مثل الكلام في بطلان اثبات بالقديم كقضية
صدور العلم من العالم الحكم والكلام في غلبة الاخبار في هوانه وتوقيره ذلك و
الكلام في حقيقة العقول والنفس والمثل والافعال والاجراء وكما كانت اهلها ولشأن

٧٩

هذه المسائل ما لم يتجلفب الشافع ومما سبب فيه التفتت بنا على سبيل التكليف في كالقول في
الامور التي تبين من افعال العقلاء والكالبة والارسل وزجر العواما بها جليل عويده
هذا الحديث ان يستفي من كل عاقل في عويده وبشغل دينه عن اخره وكلما بهت من
من الوقوع او يتبعه الخطاب ويكتبه يقول كلما حمله الله على امر العباد فهو موضوع مهم
وهذا ما حمله على عني وانما جوده فكذا موضوع عني من على عمله لاجل هذه القضية
وهذا هو جسم مادة الترتيب وكذا لا يشترح في منعنا ويقول اذا جرح في عاقل كنهه من
خبره وفيه من ما هو معلق في هذا الامر مني فهو على الحلافة ويحشد لا يطلب على في
من الاجرام ولا يتحقق من موضوع اذا رام مستدلا باسالي الزيادة والاستصحاب هل هذا
مسائل العقل والصلوب **قوله** وانها ان يكون له في استنباط الاحكام القرينة
عن مسائل الاصول **اقول** معرفة هذه القولي على الذي هو في دعائها في مبتدأها في الامور
من المتبدلات وانما وجوب نقلها بعد معرفة اجزاءها ومعرفته اجزاءها بعد معرفة
القول وامكان حصولها بتوصلها في هذا الشخص خصوص في حيث من الحواس فيستفهم
فيها التواتر والاشاعة والادامة ثم تحقق حصولها في ذلك الشخص عند اطلاع من مدلول
للمسئلة المعلوم لا يثبت من الحواس الاصل عن نفسه والشهادة بالاعمال هي صحت
فيها مع انه لا يجزى بهم فعلا بعد حوا نقلها لهم والرجوع الى الاستنباطات والاعمال
بتعده ولحقها الحكمة والتقليد يمنع العالم من العمل بها يقول ان راو من اجتنابها
الاحكام القرينة معرفة القرينات من الحكايات المرتبة على البقاء في مع الشك والاشارة
في مقام من علينا الاصول وعلمها لا يشترح في مقام من علينا **الخطبة** طلب الاصول وطلب
ان تقر بتمامت افعال الله على ما طرحه على ان قدره وتكفي في طلبت حتى يعلم ان ذلك
وكما بين في وكل ما غلب عليه في علمه في قولنا لا بد من هذا في هذا من جهة
الحديث من قبل الباحثين بل انهم في قولنا انهم في الطائفة في الظاهر من ولا
يجري ذلك في اقول القرينة القرينة التي استوجها بالادلة العقلية والقرينة التي هي محل
الذبح والذبح بل في الاجابة والاصولية وان اراد استنباط الاحكام العقلية
صوبها بخصوصها والقواعد العقلية كالاصول العقلية والاجابة عندها عند جميعها
وهذا هو الدال القوي وعليه التزام ذلك مما يجوز عند الامانة اما في اولادنا وانما

جازع من غير مؤذنة الاطرار وقد اختلفوا فيه والفرق ان ائمة الاستنباط طه
 والائمة الهداة علم افضل الاصول ان الاخبار المتواترة والنصوص المتطابقة وسند كل
 منها الله في فشرع القرآن ومن الثابت منهم شخصي معات الكتاب لاجل اولاد
 وكيفية المتواترات وان اصول الاجل اربعة اكتاب فالعمل بحكم ما اترع فيه والنسبة
 يحتاج فيه المودة الى الحكمت وبان ائمة الهداة فافايتة فوافاع والافلا فالحق
 فيه الظنون العقلية واستنباط الاحكام الشرعية منه عند الامامية وهذا عمل التزم
 والسنة وهي الاخبار المتصينة عندنا والعمل عليها وهي ما اترع فيه من غير مؤذنة
 العمل بما عهدوا من غير مؤذنة العمل عليها ومما حصل التزم في فعله الاصلين قبل التحدث
 بين التفرقة بين ائمة الاختلاف والحداف والعمل على الادلة الظنية العقلية واجاماً
 المستند من الادلة العقلية وقد فازت الاخبار ووضعت اليات وفيضار العمل
 على الكتاب السنة والمدة فاما عند اتباع الحار ائمة والافا تفرق من اربعين
 والتزم والتفرقة والتسام والاحباط كل في عمله الحق من الهداة ومستكمل سنو في
 الاجماع المدين في شرفه انشاء الله فعلم **فصل** الفصل الثاني في المجهدة وهو كل
 حكم شرعي ليس عليه دليل قطعي خرج بالشك الاحكام العقلية ونسب الدليل الظاهري
 فلو كن من الشك كجواب الصلوات والركعة **اول** هذا ضابط من شرطه ان يكون الاجل
 بالحق السطو لاجل انه في الغيات فطرط لعلها عليه عنده وكذلك المجلوسات
 الضرورية والكراتيات ولا يمتنع استغفار الواسع في تنقيح الادلة العقلية وتنقيح
 البراهين القطعية والمخاريف الدينية اجزاء وكذلك لا يمتنع نقل المسائل
 من علم الى تقليد وكذلك بعينه من اجزاء الروايات والاشكال والاساطع
 بتقليد لا معنى لتبعض بعض الامار والحدوثين فدل بعضهم بعضاً وقد ثبت انه ليس
 بتقليد لاجل الاجام والاكرا الاخذ من الواسطة فتوى مجتهدة معقول الاطراد وحديث
 ما يلزم القول بتقليد من المجهدة وهو جوب الاخذ من المجهدة شافعة وكلما القولين
 لا فعل لها وانما الروايات التي عليها مدار القول عندنا اصولاً وفروعاً وانما تجميع
 على بعضها واخذها باسلفا وخلفا ولا يضر اخذ الترجمة بعضها وكم بعضاً اعطيت
 وجوا اذا اخذت اليها وبما ضعف الترجمة على الترجمة حكاه من الترجمة وضعه **فصل**

۴۰

حقيقة

بما كان بعد الاطلاع على المتعجب من قدرته وبراهين خلقه عليه وعلى من خلقه
 ان لا يكون على الله تعالى الخلق شيء من العبد بل خلقه على الكمال والوصول اليه عند
 استغناء الواسع من قبله لا يستقام الاختلاف والفرق من الحق والصدق والظن وقد ومن
 الكمال المسمى من قبله على الاستقام والوصول الى الحق والصدق والظن على الاستقام
 حصول الحق للخلق انما هو من قبله وسند كماله من قبله وسند كماله من قبله وسند كماله من قبله
 موسى قال قلت له اكلت في كتاب الله وسنته من قبل الله عليه وآله او تقولون فيه
 فقال اكلت في كتاب الله وسنته من قبل الله عليه وآله وسنته من قبل الله عليه وآله وسنته من قبل الله عليه وآله
 ابي الهادي ان يكون له علم في اختلاف الى ان قال انما حله العلم فعلا لله واما ما لا يد
 القياس فيه فعند الاوصياء الى ان قال اوله ان يعيب عبدا عبدا لوجه الله
 من يحكم في الصواب في تلك المسئلة ثم قال في الله ان يحكم في خلقه شيئا من الخلق
 ليس فيه وفي الارض **وهو الله** في حديث طويل قال ان الله لم يقض شيئا من خلقه
 له الدين وازل عليه القرآن فيه بيان كل شيء من الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 الاحكام وجميع ما يحتاج الى العلم كماله في كل شيء من الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 عليه في كل شيء من الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 واما الى ان قال وما زلت شيئا يحتاج الى العلم الا الله لا يثبت من شيء ان الله لم يكل منه
 خلقه من قبل الله ومن ترك كتاب الله فله في كتابه **وهو الله** في حديث طويل قال وقد يقض
 الله ما وعدكم الله لكم الدين وبقين لكم سبيل الحق فلم يزل في الخلق والخلق والخلق والخلق
 في الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 الى الله لا يزل في كتابه وبقينه له لوجه الله وسند كماله من قبله وسند كماله من قبله
 وجعل من خلقه في ذلك **وهو الله** في حديث طويل قال قد يصدق الله في كل شيء من الخلق
 ان الله جعل كل شيء من خلقه على ما يشاء في كل شيء من الخلق والخلق والخلق والخلق
 عبد الله فانه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
 من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه من خلقه
اول والاشياء المنطوقة في الاصله انما هي الامور الظاهرة بسلام الله عليه من جميع
 ان الاحكام الدين وشرايعه ما يحتاج الى العلم الا الله لا يثبت من شيء ان الله لم يكل منه

٢٨

عليها اذ خلقته وجا عليها الامام والاسلام والرجوع اليه والى ما به مشافهة والى
 والى ما به مشافهة والى ما به مشافهة والى ما به مشافهة والى ما به مشافهة والى ما به مشافهة
 الامام وحكمه الى ان الاية عليهم السلام من جميع ما في الكتاب السنة ولا يقولون
 بغيره ولا يرضون في ذلك لشيعته **قال** شيخنا الحديث العام في كتاب القبول المهمة
 اصول الاية في الباب الذي عنوانه هكذا بان كل واقعة تحتاج الى العلم الاية لها حكم
 شرعي معين وكل حكم دليل قطعي مخزون عند الاية عليهم السلام على الناس طلبة العلم
 حاجتهم اليه بعد ابدانها وسبعين حديثا منها **اول** والامام في ذلك اكثر من
 ان يحصى فيها ذكره وفي بعض كتابه ومنها يظهر ان لم يبق شيء على الاية الاصلية و
 لا شيء يبغي الاجتهاد فيه والعمل بالحق بل انما ان ثبت عندنا حكم علمه العلم بما علمه
 منه او عمل الاية وهو ايضا حكمه وبقيت العلم به الاية التي **قال** ان الاستطالة لا
 يمتنع في بعض المواضع مثل الامر بالدين والحرمة والوجوب فثبت في علمه من الصادق
 ان الاستطالة له اذ لا يمتنع في موضع الجمع وفي موضع الترتيب وفي موضع اخرى للغير والتميم
 وفي موضع التعيين وفي موضع النقص وفي موضع الامارة وفي موضع الترتيب اذا فرضا
 الانسان قدر على الاحتياط في نفس الاحكام وموضوعها عندنا من الادلة والاحكام
 والاشياء التي تقع في الشروط والمواضع والاحكام ومن لم يعرف فليتعرف في كتاب الله في
 الفصل الثالث في احكام الاحتياط وفيه ما لا يحصى من الاحكام على ان المسئلة في
 العقليات واحدا لا يحاط والعقليات فانه لا يخلو من هذا صيدا على من الخلق والخلق والخلق
 في قول الامم والحق الاول ان الله تعالى خلق العلم ونصر عليه في كل شيء من الخلق والخلق
 في العهد **اول** الاجماع الذي ذكره محقق في سبيله العلم من التفسير من كماله
 الواحد من جهة واحدة حقا لا يخلو من العلم والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 خطا كقول من مطلقا العلم الادلة العقلية والعقليات في الدليل الذي ذكره في الايات انما
 علمه من العلم والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 سوله وكما يدعى فائدة العلم في الفروع ومعارضة الزمان والوجدان وربما يتعلق بتكليفه
 بطا في احوال الاختلافات كذلك المكتف في الفروع في اصوله يتعلق بتكليفه لا يخلو من
 الاظهار والادلة فيها ويدعى في الوجدان على خلافه والقول بان اصوله كليا عقليا لا

الله مدوا بغير علم **٢٩** والذين اتينهم الكتاب يقولون انتم خير من قبلنا بل نحن خير منكم
 ليشكون الناس اهلهم **٣٠** فليست الاية من قبلنا بل نحن خير منكم **اول** خاصة
 بالفرع **٣١** ثم اتيتهم من الكتاب الذين يقولون انتم خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 ام اشكلت عليه ارباب الاية يقولون انتم خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 الصديق فيها قوله يقولون انتم خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم **٣٢** ومن لا
 اتينهم من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم **٣٣** ومن لا
 شهادته اذ هو خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 القوم الظالمين **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب والخلق والخلق والخلق والخلق
 الاقرار والاشياء من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 واخر منكم من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 يتبعون الا الحق وانتم الا يتبعون **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب والخلق
 بقوله ولا يرضون منكم من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 سورة ان يتبعون الحق منكم من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 سونا من الامم **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب والخلق والخلق والخلق
 لا يرضون منكم من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 علمه والتقول عليه تعالى في قوله **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب والخلق
 القوم الظالمين **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب والخلق والخلق والخلق
 كتابنا صلتنا على علم **٣٤** من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 اعلم ان الله يقول من العلم والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 او لكم ولا لكم من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 اعلم ان الله يقول من العلم والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 واجد لا يرضون منكم من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 الله فذلك علمه من العلم والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 يعلمهم ويحكمهم **٣٥** من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم

اصل له عند التعقيب فان القول بعد الاية وانحصار في الاية من ذلك القول بما سألته
 الفرع وفيه من الترتيب والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 والشفاعة والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 بالخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 الفرع سواء فان حصة الكمال لغيره ووجوب الصديق التام وجوب حفظ القوم
 حرمة الاضاد في الارض ما لا يرضون منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 الشرع وكما يستلزم الاختلاف الفرع من الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 ودعى الى الاجماع في الفرع فيقولون انكم خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 وجوب العلم حوما وضوحا **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب والخلق
٣٦ فاعلم ان الله عز وجل علمه **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب والخلق
 شاملة للفرع لخاصته فيها **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب والخلق
٣٧ واعلم ان الله عز وجل علمه **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب والخلق
 كماله من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
٣٨ واعلم ان الله عز وجل علمه **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب والخلق
 قصور وانكم من قبلنا بل نحن خير منكم من قبلنا بل نحن خير منكم
 بالفرع وفيها من الترتيب والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 خير الصالحين والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 علمهم من الله فالخلق **٣٩** فاعلم ان الله عز وجل علمه **اول** خاصة بالفرع
 بعونها الفرع **٤٠** واعلم ان الله عز وجل علمه **اول** خاصة بالفرع وفيها من الترتيب
٤١ هاتين ما يحتاجن فيما لم يزل في الخلق والخلق والخلق والخلق والخلق
 انهم ان يصيبهم من بعض فرجه **٤٢** فان وليم فاعلم ان الله عز وجل علمه
 لتعلم ان الله عز وجل علمه **٤٣** واعلم ان الله عز وجل علمه **اول** خاصة بالفرع
 شد من العباد وان الله عز وجل علمه **٤٤** واعلم ان الله عز وجل علمه **اول** خاصة بالفرع
 فالواحدنا وحدها عليه امانا اولوا **٤٥** فاعلم ان الله عز وجل علمه **اول** خاصة بالفرع
 الايات فاعلم ان الله عز وجل علمه **٤٦** فاعلم ان الله عز وجل علمه **اول** خاصة بالفرع

قول يجمعون في العلم بغير ماضٍ ومكراً ومكلاً الاستناد في تحقيق من الحق والبرهان وفول
السيد الدما كان له لأسر ورواية ابن أبي عمير ومفضل بن يحيى والسجستاني وغيرهم
جاء من أسلامه من بعد ان شعر بواقعة مع كونه فاضل وكثير الرواية واعداً بالثبات
على رواية وابانة له **كتاب السند** وفيه ٣٧٠ رجال و٢٨ طريقاً **قال** حارث بن عامر
الطاطائي قال في نسخة يحمّد بن سنان **قول** يحمّد بن سنان فاضل الكلام فيه وهو يحمّد بن
الحريث الكوفي مذكور في برون جرح والتمحيد فاسند من جرح على الاصحاح **القول**
الغزاة المصري صح في نسخة الا ان في اصله ابن عبد الله بن ابي عمير يحمّد بن علي
اجابوه ووثقه من صحيح العلامة في نسخة **القول** والحق هذا الضعيف
المصري وطناً فاعترف جليل هذا بطلان فاسند من جرح على الاصحاح لا اجابوه من جرح
الى حبس بن العلي بن جرح **القول** ابن العلي بن الحسن بن ابي في الوجهة والبلغة
ومدنية في الذات موصوف **الصحاح** السند **القول** في الاصحاح **والى** خائفة من مفضل
بن كاظم يحمّد بن سنان **القول** يحمّد بن سنان **القول** يحمّد بن سنان موصوف وقد وثقه القند
الجائز وفي نسخة مدني وابانة كتاب وقد وثق من ابن عمير وهو يحمّد بن
مفضل بن سنان يحمّد بن علي الاصحاح **القول** يحمّد بن سنان فاضل الكلام فيه وهو يحمّد بن
حضور الكوفي جرح ابراهيم بن هاشم **القول** يحمّد بن سنان فاضل الكلام فيه وهو يحمّد بن
الزهري الكوفي المعروف بالحنابلة كثر سفره الى ذلك الدليل فاعترف جليل هذا بطلان
عليه وقد فاضل هذا السند وهذا التحقيق ابراهيم بن هاشم فاضل الكلام فيه وهو يحمّد بن
كاظم بن ابراهيم بن هاشم يحمّد بن علي اجابوه **القول** يحمّد بن سنان فاضل الكلام فيه وهو يحمّد بن
انعم واجابوه **القول** وان العلم هذا هو الشيا من اولاده او غالب الارادى فغير على
السند صحيح كضع على الاصحاح **والى** الحسن بن راشد بن فاسم **القول** يحمّد بن سنان
ففاضل ان ابن راشد هذا هو البغدادي الحنابلة من اصحاب جرحى عليها المنة
بل يحمّد بن ابراهيم بن ابن الحنابلة الى السند في ذكر الشيخ في من جرح ففاضل
بنه ابي كتاب ابراهيم بن ابي الوضوء ورواية مناجي الامان في حنابلة يحمّد بن
وكلاً اعاد الصدوق عليه بن يحمّد بن فاضل الكلام فيه وهو يحمّد بن سنان فاضل الكلام فيه وهو يحمّد بن
ان وجهه فلا يكون محتملاً لاحتلال كونه من باب احباده كما هو القلم فاسند

(Faint handwritten text in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.)

[illegible]

۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴

[illegible]

١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١

لعداوة بينه وبينهم كما قبله فالسند معروفي **ولا** **الاصح** **كلا** **الاصح** **ح** سالم وكثيره واول
الخطا **اول** **و** **عروفي** فقه خرج مع زيد بن عظمين الصادق عليه السلام نصه لذلك
فقد قال السند معروفي **ولا** **الاصح** **ح** حسان بن علي الان في احد من ابي عبد الله
عن ابيه وطريق اخر ان بهما جابله ومن ضعف **اول** هذا هو فاقول ازيد طاهر
الحاشية ونظير من جعل الاحاديث لشيعة واصفاء **الاصح** في كتابه يزيد ونفيده
السند الاول جاله في كنهه على الاصح والطريقان الاخران مع على **الاصح** فاقول
الشيعة في بده عليها والله اعلم وكذا الاستدراك في حديثي عن فضل النبي الشريف
سجاد بن جهم في الطريق ولذا سمعنا كذا في وصفه للدين وفيه النص **ولا** **ح** ح
حكيم مع كفاية الان في احد من ابي عبد الله عن ابي **اول** **ان** حكيم معروفي **اول**
الصبر في الكوفي الفقه واحد من الشايخ فالسند **معروفي** **ولا** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول**
ان معروفي للملقب بكتاب فقه قبل اجتمعت العصابة على تصحيح ما بينه وبينه والقرآن
القرآن فقه الله وقولها لا يشترط تاريخ الوفاة في السند على حال **ح** **ح**
الاصح **ح** معروفي وصحة النسخ مع لم يه فيه جابله **اول** **ان** معروفي والسند في
كذلك العصب الكوفي وانها ساروا في رواية وعلم مصنفنا بها واعفاءه **الاصح** فقه عبيد الله **ولا**
بقرانها لله بالسند معروفي **ولا** **الاصح** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ح**
من اجتمعت العصابة على تصحيح ما بينه وبينه فالسند **معروفي** **ولا** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية
بقرانها **اول** **ح** حسان بن علي معروفي حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ح**
من الكلام في حقه السند معروفي كنه على **الاصح** **ولا** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ح**
وهو جعل الضعيف المثل والوثوق **اول** **ان** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ح**
وهو حسن وانهم هذا امران متطابقان **اول** **ان** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ح**
ولا **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ان** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ح**
الكثير من الدلائل وكذا الرواية فيساروا كذا قاله القبر في رواية في كتابه **اول** **ح**
تصحيح **الاصح** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ان** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ح**
معروفي كفاية **اول** **ان** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ح**
الشيخ في رواية فيساروا **اول** **ان** **ح** حسان بن علي معروفي كفاية **اول** **ح**
كناهي معروفي **الاصح** **ح** **ح**

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

This image shows a highly detailed and dense manuscript page, likely from a historical text. The text is written in a cursive script, possibly Persian or Arabic, and is arranged in multiple columns. The page is heavily annotated with red ink, including large, stylized letters and smaller marginal notes. The handwriting is intricate, with many flourishes and connections between letters. The overall appearance is that of a well-preserved but aged document, possibly a historical record or a literary work.

The image shows a single page from a manuscript, likely of Persian or Arabic origin, characterized by dense, cursive calligraphy. The text is written in black ink, with significant portions of the main text and the extensive marginalia written in red ink (rubrication). The page is filled with intricate script, with the margins being particularly narrow and crowded with text. The central text block is surrounded by multiple columns of marginalia, some of which appear to be corrections or additional commentary. The overall appearance is that of a well-used, possibly a commentary or a revised edition of a work, with a focus on detailed explanation and correction. The page is heavily annotated with small, handwritten notes and corrections, particularly in the left margin. The overall appearance is that of a well-used, possibly a commentary or a revised edition of a work, with a focus on detailed explanation and correction.

This image shows a page from a manuscript, likely a historical text or a collection of letters, written in a cursive script. The text is densely packed and covers most of the page. There are several lines of text at the top, which appear to be a header or a title, written in a larger, more formal script. The main body of the text consists of many lines of cursive script, with some words or phrases highlighted in red ink, suggesting a list or a collection of items. The handwriting is fluid and characteristic of the period. The page is numbered '10' in the top right corner.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

This image shows a highly detailed and dense manuscript page, likely from a historical text. The text is written in a cursive script, possibly Persian or Arabic, and is arranged in multiple columns. The page is heavily decorated with red ink, which is used for headings, subheadings, and to highlight specific words or phrases. The text is written on a light-colored background, and the overall appearance is that of a well-preserved historical document. The page is numbered '1' in the top right corner.

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or philosophical treatise. The text is densely packed and includes several lines of red ink, possibly indicating headings or important passages. The script is cursive and typical of the Ottoman or Persian periods.

Handwritten text in Arabic script, continuing the treatise from the opposite page. It features similar cursive script and includes red ink markings for emphasis or structure.

Handwritten text in Arabic script, continuing the treatise. The page number 240 is visible in the top right corner. The text is dense and includes red ink markings.

Handwritten text in Arabic script, continuing the treatise. The page number 241 is visible in the top right corner. The text is dense and includes red ink markings.

[illegible][illegible]

This manuscript page contains a dense collection of handwritten text in Arabic script, written in black ink on aged, yellowed paper. The text is organized into several columns, with some lines written horizontally and others diagonally. The script is a cursive style, characteristic of Ottoman or Persian manuscripts. There are numerous marginalia and corrections throughout the text. A prominent circular library stamp is visible in the lower right quadrant, featuring a central emblem and surrounding text in Arabic. The overall appearance is that of a historical document, possibly a legal or administrative record, given the use of terms like 'محکم' (Mahkum) and 'مجلس' (Majlis).





